DROITS
EUROMED
RIGHTS

المُمارسات المتعلّقة بالبحث وبتحديد هويّة الأشخاص المفقودين أو المتوفين أثناء الهجرة في شمال أفريقيا

جويلية 2023

© EuroMed Rights 2023

جويلية 2023

الأورومتوسطية للحقوق
شارع Vestergade 16، الطابق الثاني
1456-DK كوبنهاغن

الأورو-متوسطية للحقوق هي شبكة تمثل 68 منظمة حقوقية ومؤسسة وأفراد من 30 دولة في المنطقة الأورو-متوسطية.

هاتف: 00 17 64 32 45+
information@euromedrights.net
www.euromedrights.org

معلومات ببليوغرافية

العنوان: المُمارسات المتعلّقة بالبحث وبتحديد هويّة الأشخاص المفقودين أو المتوفين أثناء الهجرة في شمال أفريقيا
تأليف: فيليبو فوري من للأورو-متوسطية للحقوق
تاريخ النشر ألاولي: جويلية 2023
الصفحات: 38
اللغة ألاصلية: الفرنسية

فهرس

لمحة عامّة	5
لمحة عن التوصيات المرفوعة	7
الإطار الإقليمي والحالات الوطنية والاستجابات المحليّة	8
تصنيف الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني في شمال أفريقيا	18
لاستنتاجات والتوصيات	26
المرفقات	29
شكر وتقدير	37

تشكّل مسألة الأشخاص المتوفين أو المفقودين أثناء الهجرة على المستوى الدولي وتحديدًا في السياق الأورو-متوسطي، موضع نقاش منذ أكثر من ثلاثين عامًا. ولأسباب وجيهة، لا ينفك عدد الضحايا على حدود الاتحاد الأوروبي وفي البحر يتزايد. وتمثّل الأرقام التي تكشف عن واقع الأمر والأساليب المتبعة للحصول عليها، موضع جدل بحدّ ذاتها: إذ إنّ أعداد الحالات المُسجّلة من طرف المنظّمات مثل مفوضية الأمم المتحدة السّامية لشؤون اللاجئين أو المنظّمة الدولية للهجرة، (مشروع المهاجرين المفقودين) تقلّ بصورة منتظمة عن أرقام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (مثل منظّمة "كامينيدو فرونتيراس-Caminando Fronteras" ومنظّمة "متّحدون من أجل العمل المشترك بين الثقافات") التي تم الحصول عليها من خلال مشاريع أبحاث جامعية أو من قبل صحفيين. أمّا بالنسبة لكيفيّة الاستفادة من هذه البيانات، فيمكن إمّا استخدامها من أجل ثني الأشخاص عن المغادرة وكبح جماح الهجرة أو أنّه يمكن استغلالها لشجب البعد المميت للهجرة غير الشّرعية وخطورة مساراتها.

التطوّرات الحاصلة في المنطقة الأورو-متوسطية

تشكّل مسألة الأشخاص المتوفين أو المفقودين أثناء الهجرة على المستوى الدولي وتحديدًا في السياق الأورو-متوسطي، موضع نقاش منذ أكثر من ثلاثين عامًا. ولأسباب وجيهة، لا ينفك عدد الضحايا على حدود الاتحاد الأوروبي وفي البحر يتزايد. وتمثّل الأرقام التي تكشف عن واقع الأمر والأساليب المتبعة للحصول عليها، موضع جدل بحدّ ذاتها: إذ إنّ أعداد الحالات المُسجّلة من طرف المنظّمات مثل مفوضية الأمم المتحدة السّامية لشؤون اللاجئين أو المنظّمة الدولية للهجرة، (مشروع المهاجرين المفقودين) تقلّ بصورة منتظمة عن أرقام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (مثل منظّمة "كامينيدو فرونتيراس-Caminando Fronteras" ومنظّمة "متّحدون من أجل العمل المشترك بين الثقافات") التي تم الحصول عليها من خلال مشاريع أبحاث جامعية أو من قبل صحفيين. أمّا بالنسبة لكيفيّة الاستفادة من هذه البيانات، فيمكن إمّا استخدامها من أجل ثني الأشخاص عن المغادرة وكبح جماح الهجرة أو أنّه يمكن استغلالها لشجب البعد المميت للهجرة غير الشّرعية وخطورة مساراتها.

شمال المتوسط

فيما يتعلّق بشمال المتوسط، نشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر التقرير المعنون "تعداد الوفيّات" (2022)، الذي يستعيد العمل المتعلّق برسم خرائط مدافن المهاجرات المهاجرين الذين لقوا حتفهم في البحر والمُنجز في إطار مشروع "الكلفة البشرية لمراقبة الحدود" التابع لجامعة أمستردام والذي يقدّم بيانات محدّثة للأعوام 2014-2019 (البيانات قيد التحديث).

يعرض هذا التقرير بطريقة تحليلية كيفية سير نظام إدارة الجثث (انطلاقًا من لحظة انتشالها من البحر وحتّى دفنها أو ترحيلها إلى بلد المنشأ) بالنسبة لإيطاليا واليونان وإسبانيا، ويسلّط الضوء على أوجه الخلل التي تعتري النظام مع توضيح التطورات الرئيسية (كوضع بروتوكولات مخصّصة في إيطاليا بتنسيق من المفوض الاستثنائي للأشخاص المفقودين).

شكّلت هذه المسألة موضع تحرّك من طرف العديد من منظّمات المجتمع المدني على المستوى الدولي (نذكر على سبيل المثال مشروع "الحقوق الأخيرة" مع إعلان "ميتيلين-Mytiline) كما أنّها كانت موضوع تقارير بحثية وتحليلية. علاوة على ذلك، أنتجت جهات فاعلة مختلفة سلسلة من الأدوات العملية لإيجاد المعلومات والبحث (مثل منظّمة Caminando Fronteras ومنظّمة Refugee Support Aegen ومنظّمة Boats4people وغيرها).

يتّضح بشكل متزايد بأنّ أمام الدّول مشكلة ذات صلة بالإدارة العمليّة (من المنظور الصحي واللوجستي والعمراني إلخ...) إضافة إلى مشكلة ذات طابع تشريعي (على المستوى القانوني والطبي-الشرعي والإداري). ويمثّل ذلك زاوية محدّدة لتحرّك المجتمع المدني وانخراطه الذي يقدّم دعمه للأسر والمطالبات بالحقيقة والعدالة. إنّ مسألة "تعداد الضحايا" هي بحدّ ذاتها مسألة شائكة للغاية ونُضاف إليها بشكل متزايد إشكاليّات أخرى: ماذا عن إدارة الجثث (أو تركها) من طرف السلطات الوطنية وماذا عن إجراءات البحث عن المفقودين التي تتخذها أسر الضحايا؟

إذا ما طرحنا هذه الإشكالية على نحو أكثر عموميّة، فإنّه يمكننا أن نستعرض كيفيّة البدء بتنظيم نظام إدارة الجثث وبروتوكولات البحث عن الأشخاص المفقودين وهيكلتهما في شمال المتوسّط ولا سيّما في إيطاليا بعد تاريخ تشرين الأوّل/أكتوبر 2013 (إنشاء لجنة الثالث من أكتوبر) وفي اليونان وإسبانيا. وجرى تكييف النظام الطبي-الشرعي والنظام الإداري من أجل التكفّل بالأشخاص الأجانب) الذين لاقوا حتفهم في مسار الهجرة بالتعاون مع المنظّمات الدولية وأحيانًا بدعم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ورغم تكييف هذين النظامين، إلا أنّه لا تزال تشوبهما الكثير من الثغرات والعيوب.

يُلاحظ وجود في هذه العملية، اتجاه واضح إلى حد ما نحو استخدام الأساليب التقنية المتطوّرة على مستوى الممارسات، والتي تديرها بشكل حصري تقريبًا السلطات المحليّة وأجهزة الطب الشرعي. تُفضّل هذه الطريقة الاستناد إلى التحاليل البيومترية (الكشف عن هويّة الجثث) على أساليب البحث وتحديد الهويّة المختلطة (المسماة بالتقليدية وفقًا للجهات الفاعلة الميدانية) التي تشرك أكثر الأسر والأقارب والشهود.

شمال أفريقيا

لا يظهر في الوقت الحاضر هذا "التطوّر" على الجانب الجنوبي من البحر المتوسّط. لقد بيّنت التقييمات والأبحاث المتعلقة بكيفيّة سير النظام "الوطني" والمحلّي في تونس والمغرب وجود ديناميّات هيكلية مرتبطة بسياق إداري وقانوني محدّد (لا سيّما فيما يتعلّق بمعاملة الجثث والممارسات الطائفية والثقافية المتعلّقة بالدفن) التي لا تتكيّف مع البعد المتعلّق بالهجرة (سواء من حيث التوافر أو النهج). فبالنسبة لحالة مدينة "صفاقس"، سمحت هذه الأبحاث بوصف حالة النظام الطبي-الشرعي المُستنزف من جرّاء الزيادة المُطردة في عدد الجثث الواجب التعامل معها والعائدة للأشخاص المتوفين أثناء الهجرة. وتأتي مسألة الأشخاص المتوفين والمفقودين أثناء الهجرة لتسلّط الضوء على "قيود" نظم البحث أو التعرّف على هويّة الضحايا (إذا ما تبنينا وجهة نظر "الأغلبيّة"، أي المنظور "البيومتري" الذي يتم تطويره في أوروبا). أمام ضغط متزايد، يتضح مع الوقت أنّ هذه النظم يعتريها اختلال وظيفي كما أنّه يصعب مواءمتها مع نظام إدارة الوفاة المعمول به اجتماعيًّا وثقافيًّا.

تُطرح حاليًا عروضٌ (متنوّعة) من أجل التعزيز التقني واللوجستي لهذه النظم. فإنّ المنظّمات الدولية مثل (لجنة الصليب الأحمر الدولي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة) وجهات فاعلة إنسانية ومنظّمات غير حكوميّة "من الشمال" وباحثين (أنظر مشروع تحديد هويّة ضحايا كوارث الهجرة الذي يشير مباشرة إلى تحديد هويّة ضحايا الكوارث)، تقترح على السلطات الوطنية تعزيز هذه الآليات. ويعقّد حتمًا الإطار التحليلي التحدي المزدوج المتمثل في حالات الوفاة والاختفاء لمواطنات ومواطنين مهاجرين ومهاجرات ومهاجرين أجانب

تحرّك أسر الضحايا والمجتمع المدني

إذا كان يتجلّى نقص في نظم الدولة (الإدارية والطبية –الشرعية وغيرها) المرتبطة بالبحث عن جثث الضحايا وتحديد هويّتها وإدارتها لا سيّما بالنسبة للأشخاص الأجانب، حتّى لو لوحظ بعض التقدّم، إلا أنّ قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من حيث التحرّك وكذلك التدخل الميداني المباشر ومنهجيّات البحث وممارسات التعرّف على الهويّة، قد بدأت تصبح تدريجيًا أكثر تنظيمًا على مرّ السنين.

ويعود هذا التقدّم جزئياً إلى المشاركة المباشرة للأسر المحلية المعنية مباشرة بحالات الاختفاء أو الوفاة أثناء الهجرة (على الأقل منذ أوائل العقد الأول من الألفية الثانية). ويمكن تفسير هذا التقدّم أيضًا عبر تطوّر سلسلة من الأدوات والتقنيات (الشبكات الاجتماعية والأدوات التقنية ومنهجيات البحث وجمع البيانات...). التي مكّنت، في السنوات الأخيرة، من "إضفاء الطابع الديمقراطي" على البحوث وتعزيز قدرات هذه الجهات الفاعلة (المجتمع المدني والأسر) على التدخل المباشر أو على الاضطلاع بدور أكثر نشاطًا وتعزيز مشاركتها في ممارسات البحث وتحديد الهوية (التعداد المضاد والتحقيقات المضادة وما إلى ذلك).

يمكن القول إنّ المجتمع المدني والأسر قد احتلّا بطريقة ما، مساحة «جوفاء» لم تستثمرها السلطات (الوطنية والمحلية) بالكامل أو لم ترد استثمارها. بالتأكيد إنّ هذا التحرّك التاريخي منذ عام 2009 بالنسبة لتونس يرتبط بحقيقة مفادها أنّ مسألة الوفاة والاختفاء تتعلّق في المقام الأوّل (تقليديًّا) بأسر المواطنات والمواطنين الشباب الذين اتخذوا من البحر مسارًا للهجرة وتعني استطرادًا كلّ شخص يتمّ فقدانه أو يلقى حتفه أثناء الهجرة.
إنّ تحرّك الأسر والمجتمع المدني حول هذه المسألة في شمال أفريقيا هو بمثابة نشاط سياسي كما في أمريكا اللاتينية حيث تشبه الإجراءات المتخذة مراسم التأبين وإجراءات المساءلة تجاه الدولة)، إلا أنّها تعكس أيضًا ديناميّة تسمح بالنظر في الموضوع من زاوية أخرى.

كما رأينا في الجانب الشمالي من المتوسّط، لقد سمح الاستثمار العام (من طرف المؤسسات والسلطات والمجتمع المدني والخبراء والمنظمات الدولية، وبطريقة ما، من قبل الجهات السياسية التي تستخدم إشكاليّة الموت أثناء الهجرة كحجة لتعزيز الضوابط، إلخ...)، بإحصاء عدد الضحايا أو أقلّه عدد جثث الأشخاص المتوفين أثناء الهجرة والتي تمّ استلامها في أوروبا. ولقد مكّن هذا النهج من قياس حجم الظاهرة ومن الكشف عن أوجه الخلل التي تعتري نظام إدارة الجثث وغموضها والتباين في التعامل مع الجثث فضلًا عن بعض الممارسات الإشكالية (من قبيل عدم تحديد هويّة الجثث والفحص السطحي للجثث وعمليّات النقل التعسفيّة والدفن السريع، إلخ...).

بيد أنّه يعتبر الوصول إلى المعلومات في شمال أفريقيا حول حالات الاختفاء والوفاة أثناء الهجرة أكثر صعوبة. وغالبًا ما تكون هذه المعلومات "غير رسمية": لشهر كانون الثاني/يناير 2023 وفيما يتعلّق فقط بمسار الهجرة بين تونس وإيطاليا، أشارت الحكومة الإيطالية إلى أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ووفقًا لهذه الأرقام، قضى أو اختفى 55 شخصًا فيما يتحدّث المجتمع المدني عن 416 حالة وفاة أو اختفاء. ويشير هذا التباين في الأرقام إلى الصعوبة البالغة في التسجيل الرسمي للحالات

لما كان يتمّ استبعاد الجهات الفاعلة القادرة على التدخل لإنقاذ الأرواح أو استعادة الجثث (المنظمات غير الحكومية في عرض البحر) ولما كانت عمليّات المراقبة تنفّذ من قبل أطراف فاعلة حكومية أو شبه حكومية كما في ليبيا حيث تتحمل هذه الأطراف مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عن حالات غرق المراكب (كما تبيّنه تقارير عدّة).

لم يكن بالإمكان وضع خريطة لمدافن الأشخاص المهاجرين في المنطقة. وتتعدّد الأسباب التي نذكر منها الصعوبة في الوصول إلى الميدان والخلل الذي يشوب النظام (مثل الإدارة الإشكالية في المغرب أو في تونس والانتهاكات الحقيقية لحقوق الإنسان لا سيّما المقابر الجماعيّة المكتشفة في ليبيا أو حتّى التعتيم التام في الجزائر) وهجرة المواطنات والمواطنين والأجانب على السواء.

إنّ تحفّظ السلطات والتباين في كيفية سير نظام إدارة الجثث (بين المدن والمناطق الطرفية) وغيرها من المتغيرات الهيكلية، لم تسمح بتكوين نظرة واضحة عن كيفية التعامل مع الأشخاص المتوفين أثناء الهجرة.

ساهمت وحدها وساطة الأطراف الفاعلة الدولية المنخرطة في مجال تعزيز ممارسة الجهات الفاعلة الوطنية والمصحوبة بتدهور مأساوي للأوضاع كما في جرجيس بتونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وفي مدينة صفاقس (حيث الحالة حرجة منذ عام 2020 مع بروز أزمة واضحة وظاهرة للعيان بين أيلول/سبتمبر 2022 وأبريل/نيسان 2023)، في تسليط الضوء على أوجه الهشاشة التي تعتري النظام، لا سيّما في الحالات الطارئة.

لهذا السبب، من الضروري الاستعلام لدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تتدخل مباشرة على أرض الواقع والتي تهتم بمرحلة أو أكثر من مراحل عمليّة البحث عن الأسر أو إدارة الجثث، وذلك بهدف الحصول على عدّة عناصر: كيفيّة عملها والكيانات والأشخاص الذين تتعامل معهم والأساليب المتوفرة لديها أو حتّى عدد الحالات التي تحشد طاقاتها من أجلها. ويسمح هذا النهج بمراقبة حجم هذه الظاهرة ووقعها على المجتمعات المحليّة حتّى لو أنّ ذلك يتمّ بطريقة موزّعة ومتعدّدة المصادر وغير معيارية.

وبسبب السياق السياسي الإقليمي والوطني، إنّ مشروع وضع خرائط الأطراف الفاعلة الجمعوية المنخرطة في قضيّة البحث عن الأشخاص المفقودين وعمليّات الكشف عن هويّة الأشخاص المتوفين أثناء الهجرة، يغدو أداة مفيدة جداً لقياس التزام هذه الجهات الفاعلة وتعزيز تواصلها وتفاعلها على المستوى الدولي والوطني والإقليمي. علاوة على ذلك، تهدف هذه الأداة إلى تعزيز تبادل الممارسات من أجل تحسين قدرات التدخل على أرض الواقع، وتنسيق عمل المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي، وتحديد إطار مشترك للتفاعل مع السلطات الإقليمية والوطنية والمحلية.

الإطار العام في شمال أفريقيا (المغرب والجزائر وتونس وليبيا)

لا يمكننا الخوض هنا في تفاصيل التطورات الجغرافية-السياسية الحاصلة في المنطقة المغاربية في السنوات الأخيرة ولا في تحليل سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة المتعلّقة بالاستعانة بمصادر خارجية. بيد أنّ هذه السياسات المرتبطة بالمنطقة إضافة إلى تطور السياسات الوطنية (بشأن عدة مواضيع، بما فيها الهجرة التي أصبحت أيضا قضية سياسية رئيسية في المنطقة المغاربية)، كان لها العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة:

1. ازدياد في أعداد المتوفين أو المفقودين أثناء الهجرة (مواطنين أو أجانب) (ويُتّخذ من عدد المدافن في مدينتي صفاقس وجرجيس في تونس أو في مدينتي الناظور ووجدة في المغرب معياراً لقياسها)؛
2. زيادة اهتمام الوسائل الإعلامية بالجهات الفاعلة الدولية والمجتمع المدني العاملة على هذه المسألة (في البلدان التي يمكن فيها إبراز هذه القضية؛ وبالنسبة لليبيا، لقد تم «اكتشاف» هذه الحالات من خلال العمل الذي تضطلع به منظمات دولية مثل الأمم المتحدة)؛
3. «الاكتشاف» الاسترجاعي في بعض المناطق لمدافن يعود تاريخها إلى أوائل عام 2000 ويتعلّق الأمر بحالات غالبًا ما ترتبط بذكريات أسرية أو جماعية (محلية) أكثر من كونها مستندة إلى وثائق رسمية صادرة عن مكاتب السجل المدني. ويمكننا هنا أن نأتي على ذكر قصة الصياد المتطوع في الهلال الأحمر "شمس الدين مرزوق في جرجيس، الذي يسعى جاهدًا منذ عام 2005 إلى منح الجثث التي تم العثور عليها على شواطئ المدينة دفنًا كريمًا. وقد اقترن اهتمام المجتمع المدني الدّولي بتحرّك متزايد من طرف الجهات الفاعلة المحليّة على أرض الراقع والأسر التي بدأت تنظّم ذاتها جماعياً أولًا بغاية التنديد (على سبيل المثال عبر إقامة مراسم تأبين) وبغاية البحث العملي وتحديد هويّة الجثث؛
4. زيادة عدد حالات المغادرة انطلاقًا من الجزائر رغم قلّة توفّر المعلومات حول عدد الأشخاص المفقودين والمتوفين. في عام 2022، وصل 2637 شخصًا من الجزائر إلى جزر البليار، مقارنة بـ 2400 في عام 2021 و1464 في عام 2020 و 507 في عام 2019.

مع اختلاف الوضع من بلد إلى آخر، واجهت عمليّة التحرّك على المستوى الإقليمي عدّة عوائق: أوّلًا، عجز النظم الوطنية عن امتصاص هذه الإشكالية وإدارتها (من المنظور الكمّي والنوعي: انطلاقًا من المجالات المتاحة لتحرّك القدرات التقنية مرورًا بالمنطق الإداري القادر على إدماج هذا الواقع) و ثانيًا، إحجام الدول عن إبراز هذه المسألة وإعلانها لأسباب مختلفة، لا سيما عدم الاكتراث بمصير الأشخاص المنحدرين من جنوب الصحراء الكبرى وهويتهم (يشاركها غالبًا في عدم الاكتراث هذا سلطات بلد المنشأ) أو الرغبة في إخفاء تداعيات "هروب" مواطناتها ومواطنيها (الاعتراف بالوفيات وحالات الاختفاء يعني حتمًا الإقرار بظاهرة غالبًا ما يتم التقليل من حجمها).

تتداخل المسائل السياسية، التي تستحق مزيدًا من التفكير وطرح إشكاليّات من مستوى آخر بشأن دور الدول ومسؤولياتها وواجباتها، مع مسائل أكثر براغماتية وتعقيدًا ذات طابع طبي – شرعي وإداري وثقافي/طائفي التي تختلف طريقة تفصيلها من بلد إلى آخر.

نظم الدولة لإدارة الوفيات في شمال أفريقيا

تخضع بصفة عامة إدارة الوفيّات في مختلف البلدان لمعايير قانونية وهي منظّمة وفق منطق الإدارة ومنطق الصحة العامّة اللذين يأخذان في الاعتبار مجموعة من القيم الثقافية والقواعد/القوانين المرجعية: إطار مبني بطريقة قياسيّة بما يتوافق مع سكّان البلد أي مع المواطنات والمواطنين. لذلك، فإنّ إدارة الوفيّات من الناحية المؤسسية هي منظّمة بشكل يراعي بصورة أساسيّة شريحة سكّانيّة "محدّدة الهوية ومتواجدة على الأراضي الوطنية وفق ممارسات تستند إلى إطار مجتمعي محدّد.

في المنطقة المغاربية، لقد أدمجت بشكل عام مختلف القوانين الوطنية التي تنظّم الإدارة الصحيّة والتنظيمية للوفيّات، ممارسات طائفيّة أو أنّها تكيّفت معها: طقوس تطهير الميّت والدفن التقليدي بين الأماكن الخاصّة والعامّة إلخ. (أنظر مثلًا القانون التونسي عدد 3 لسنة 1957 المتعلّق بتنظيم الحالة المدنية أو قانون الأحوال الشخصية وبالنسبة للمغرب، قانون الأسرة العائد لعام 2016.

بالإضافة إلى هذه الإدارة ذات الطابع «العادي» أو «اليومي» للوفاة، تمتلك الجهات الفاعلة الحكومية آلية خاصّة (ذات طابع قضائي) تتولّى الاهتمام بحالات الوفاة "الاستثنائيّة" التي تستدعي اتباع إجراءات تحقيق وإخضاعها لإجراءات الطب الشرعي من أجل تحديد أسباب الوفاة والجهات المسؤولة عن حدوثها. كما في بلدان أوروبا التي تمّ تناولها في تقرير "تعداد الوفيّات الصادر عن الصليب الأحمر الدولي، إنّ المحقق العدلي في البلدان المغاربية غير ملزم بتحديد هويّة الضحيّة. فهو يطلب من السلطات الأمنية والطب الشرعي تحديد هويّة الضحية في حال كان بإمكان ذلك أن يساعده في تحقيقاته. لذاك تبقى إجراءات تحديد هوية الجثث في بعض الحالات كما في حالة الوفيات أثناء الهجرة/ الوفيّات في البحر، أمرًا متروكًا لتقدير السلطات.

بدون الخوض في تفاصيل هذا التنظيم، يمكن استنتاج، وبمعزل عن ظاهرة الوفاة أثناء الهجرة/ من جرّاء الهجرة، كيف يجري ضبط النظام الإداري وتعديله ضمن توازن غير مستقرّ بين التقليد الثقافي (والممارسات

الخاصة) وتطوّر النظام الإداري والممارسات التقنية. وتخضع هذه الأخيرة لتوحيد قياسي دولي (أنظر التراخيص) لبعض الأنشطة بالاستناد إلى مسلّمات علميّة محدّدة (مثل ممارسات تحديد هويّة الأشخاص، مع الاستخدام المنهجي المتزايد للتقنيات البيومترية). ووفقًا لتقرير موقع Le360 الإخباري، كان لدى المغرب في عام 2022، 24 طبيبًا شرعيًا فقط.

يتجلّى أيضا هذا التوازن المزدوج بين الترتيبات الإدارية -العلمية والممارسات التقليدية (في المنطقة المغاربية كما في أنحاء أخرى) بطريقة واضحة في سياق العلاقات بين المركز والمناطق الطرفية والمدن والأرياف. ولما كانت إدارة الوفيات في المناطق الحضرية تصبح «طبيعية» ولمّا كانت الممارسات التقليدية تختفي تدريجياً إفساحًا للمجال أمام نظام إداري وعلمي موحّد، فإنّه في المناطق الريفية، لا تزال الممارسات التقليدية فيما يتعلّق بإدارة الوفيات مستمرّة «على أساس يومي» وفيما بتعلّق بالقدرة على إدارة الحالات التي تنطوي على مشاكل.

الآليات الحكومية للتعامل مع الوفيّات أثناء/من جرّاء الهجرة

تندرج مسألة وفاة الأشخاص واختفائهم أثناء الهجرة ضمن هذا الإطار المعقّد، وتظهر كمسألة أكثر إشكاليّة. وتتجلّى الاختلالات الوظيفية وأوجه القصور التي تعتري النظام بشكل أوضح عندما يتعلّق الأمر بوفاة أشخاص "مجهولي الهويّة" لا سيّما عندما يكونون في حالة تنقّل أو هجرة. هذه هي الحال بالنسبة للأجانب "العابرين" (في حالات نظاميّة إدارياً إلى حدّ ما) وبل أيضًا بالنسبة للمواطنات والمواطنين الذين يتوفون أو يختفون أثناء محاولتهم مغادرة البلاد أي في خارج إطار إقامتهم/حياتهم العاديّة. إنّ هذه الحالات من الوفيات وحالات الاختفاء «الهامشية»، أي خارج الإطار الهيكلي، على الحدود الجغرافية والإدارية، تلقي بثقلها على النظام، الذي ينقصه من جهة التنظيم اللازم لتحمّل هذا العبء والذي من جهة أخرى غالبًا ما لا يمتلك الرغبة في القيام بذلك.

فيما يتعلق بممارسات وأنشطة البحث عن الأشخاص المفقودين، لم يضع أي بلد من البلدان التي جرى تحليلها (أي المغرب والجزائر وتونس وليبيا) آليات بحث محددة: إنّ هذه الأنشطة، التي تستند في كثير من الأحيان إلى مطالب البحث التي ترفعها الأسر أو الأقارب، يتم إسنادها إلى الجهات الفاعلة الإنسانية والمنظمات الدولية المتواجدة على الأراضي الوطنية (لجنة الصليب الأحمر الدولية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبدرجة أقل المنظمة الدولية للهجرة، تبعًا لهامش الحركة الذي تُتيحه مختلف البلدان) أو الذي تؤيّده منظمّات المجتمع المدني.

البحث عن الأشخاص المفقودين

تطالب أسر الأشخاص الأجانب المفقودين المباشرة بإجراءات البحث في أغلب الأحيان عن بعد. وغالبًا ما لا تأخذ السلطات أنشطة البحث هذه بالحسبان إلا إذا ما تحرّكت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، إنّ الأسر السودانية التي طلبت معلومات عن مصير ذويها المفقودين في خلال أحداث الـ24 حزيران/يونيو 2022 في الناظور، قد تلقّت الدعم من جمعيّات مغربيّة ولكنّها لم تتلقَّ حتّى الآن الدعم من الدولة المغربية. وتمتلك تونس والمغرب في الوقت الحاضر، إجراءات بحث عن الأشخاص المفقودين يمكن من الناحية النظريّة أن تطبّق على المفقودين أثناء الهجرة وعلى المواطنات والمواطنين الأجانب أيضًا. أمّا في الجزائر وليبيا، فإنّ القدرة على البحث عن الأشخاص المفقودين محدودة للغاية من جرّاء الخلل الذي يعتري النظام الحكومي ورفض السلطات التعامل مع هذا الملف. تعتمد إذاً أعمال البحث بشكل حصري على جهود المنظّمات الدولية والإنسانية (أو جهود الشبكات المجتمعية غير الرسمية التابعة للمجتمع المدني). تزيد عمليّات البحث تعقيدًا لا سيّما عندما لا يكون هناك تجرّك من جانب بلدان المنشأ: على سبيل المثال، تحرّكت السنغال في أبريل/نيسان 2023 في حالة محدّدة لغرق/فقدان مركب في تونس، وذلك بعد تلقيها معلومات (لا زالت قيد التحقق) حول مصرع عدّة أشخاص من رعاياها. بيد أنّه يمكن القول بشكل عام إنّه نادرًا ما تبادر السلطات الأجنبية، حتّى لو كان ذلك بطلب من الأسر أو الجمعيّات، بالاضطلاع بإجراءات البحث لدى السلطات المغربية.

فيما يتعلّق الأمر بمواطنات البلد ومواطنيه، تكون عمليّات البحث عنهم أكثر تنظيمًا، لما كان يمكن للأسر التواصل مباشرة مع السلطات، أقلّه إذا لم يكن فقدانهم من عمل جهات تابعة للدولة. فالأشخاص المفقودون اللذين يتم البحث عنهم يتبعون للمجتمع المحلّي: على المستوى الوطني، تجري أعمال البحث بفضل التعاون مع السلطات المحليّة وتحرّك الأسر الجمعيّات. وتكون أعمال البحث أكثر تعقيدًا عندما يتعلّق الأمر بعمليّات بحث عبر الحدود. تعني بلدان أخرى من المنطقة وذلك بسبب العلاقات الديبلوماسيّة القائمة بين مختلف هذه البلدان (كالجزائر وتونس مثلًا) أو بين بلدان الاتحاد الأوروبي (كما في حال لجنة التحقيق في اختفاء 503 شخصٍ من الجنسية التونسية في عام 2015).

عمليّة استعادة الجثث وعدم استعادتها

مهما كانت الأسباب المباشرة وغير المباشرة لحالات الوفاة التي تستحق البحث فيها بشكل معمّق في أماكن أخرى، تتعلّق إحدى الإشكاليّات الرئيسية ذات الصلة بإدارة جثث الأشخاص المتوفين أثناء الهجرة في المنطقة المغاربية، بضعف القدرة على/الإرادة في استعادة الجثث لا سيّما في حالات غرق مراكب الهجرة وبل أيضًا في المناطق الحدودية الجنوبية (المناطق الصحراوية). وتهتمّ أحيانًا الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بعمليّة استعادة الجثث على الأراضي. كما تسهّل هذه الجهات عمليّات تحديد هويّاتها لدى السلطات عند الإمكان (كما في وجدة والعيون). وتتولّى عمومًا الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومجتمعات المهاجرين حيثما أمكن ذلك، عمليّات الدفن أو إعادة الجثامين إلى بلدان المنشأ.

بالنسبة لحالات غرق المراكب في البحر، لا يتوفّر في المغرب وتونس أيّ مخطّط مرصود لاستعادة منهجيّة لجثث الأشخاص المتوفين. وبالنسبة للجزائر وليبيا، لا تتوفّر أيّ معلومات مباشرة، أمّا المعلومات المتعلّقة بالجثث التي يتمّ العثور عليها، فهي تأتي حصريًا من المنظمات الدولية. وبصورة عامّة، في حالات غرق المراكب، غالبًا ما تبقى الجثث في الماء ولا تتمّ استعادتها إلّا عند وصولها على الشاطئ: إنّ هذا الفاصل بين لحظة وقوع الحدث واستعادة الجثث يجعل من عمليّات تحديد هويّة الجثث-غير المنهجيّة -أمرًا بالغ التعقيد (لا سيّما من جرّاء تحلّل الجثث). يمثّل هذا الخلل أيضًا السبب في ارتفاع عدد الأشخاص المفقودين وفي التفاوت الحاصل بين أرقام المنظّمات الدولية وتلك الناتجة عن منظّمات المجتمع المدني

استجواب الناجين وجمع المعلومات من الأسر والأقارب

لم يقم أيّ بلد من البلدان المعنية بوضع نظام استجواب منهجيّ للأشخاص الناجين من المراكب الغارقة وذلك من أجل التمكّن من تحديد عدد المفقودين وبنسبة أقلّ تحديد هويّاتهم. ترعى المنظّمات الدولية الحاضرة أثناء عمليّات الإنزال (المنظمة الدولية للهجرة) عمليّات الاستجواب هذه وفقًا لقدراتها وإمكانيّة الدخول إلى الأراضي.

الطب الشرعي وإدارة الجثث

الهياكل وتوفّرها

فيما يتعلّق بإدارة جثث الأشخاص المتوفين في سياق الهجرة (على الحدود البريّة أو في المجالات البحرية)، لم تضع دول شمال أفريقيا منظومة إجراءات خاصّة. وتعتمد هذه الدول على دوائر الطب الشرعي في الأراضي الوطنية، ضمن توزيع غير متجانس: ففي الجزائر مثلًا، تمتلك حالياً جميع المراكز الاستشفائية الجامعية وبعض المستشفيات المتخصصة وغيرها أيضًا من الهياكل الاستشفائية، دائرة واحدة خاصّة بالطب الشرعي. الأمر سيّان بالنسبة للمغرب وتونس، رغم أنّه لا يزال يتعيّن تحديد القدرة على التدخل بالنسبة لحالات الوفاة أثناء الهجرة (في المناطق الجدوديّة). وتشهد تجربة صفاقس على الصعوبة الموضوعية للمنظومة الهيكلية لاستيعاب التزايد المطرد في أعداد الجثث وإدارتها سواء أمن ناحية ممارسات الطب الشرعي أو من ناحية الأماكن المتاحة.

فحوص الحمض النووي وجمعها

فيما يتعلّق بليبيا، من الصعب جداً في الوقت الراهن جمع معلومات دقيقة حول كيفية سير منظومة الطب الشرعي، بيد أنّ شهادات النشطاء والمهاجرين تتحدّث عن إدارة سريعة للجثث في المناطق الطرفية من دون إجراء عمليات تحديد للهويّة.

فيما يتعلّق بالجزائر، تنطوي المعلومات المتعلّقة بإجراءات إدارة الجثث أيضًا على الكثير من الثغرات. وبحسب الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، لا رغبة البتة لدى السلطات بمعالجة هذا الملف. يمكننا الافتراض بأنّ إجراءات الطب الشرعي محدودة للغاية وبأنّ عمليّات الدفن تتمّ بشكل سريع. وبسبب نقص في المعلومات والتنظيم المحدّد (جمع الحمض النووي وأرشفة الجثث والعناصر البيومترية والأشياء التي تسمح في تحديد الهويّة) وبسبب أيضًا غياب خريطة للمدافن، من الصعب جداً تحديد عدد الجثث التي تمّت استعادتها والمباشرة بتحديد هويّتها في وقت لاحق (بعد الدفن)، في خلال أنشطة البحث التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

يمكن تفسير عدم وضوح نظام إدارة الجثث في ليبيا والجزائر، وبدرجة أقل في تونس والمغرب، على أنّه طريقة لجعل ظاهرة الهجرة التي تطال رعايا البلدان المعنية أقلّ بروزًا. ويفترض في المغرب وتونس أنّ نظم الطب الشرعي والسلطات الوطنية بدعم من المنظّمات الدولية، تقوم بطريقة منهجيّة بجمع البيانات ما بعد الوفاة (تقرير تشريح الجثة)، والحمض النووي والعناصر التي يمكنها أن تساعد على تحديد هويّة الجثث (الصور والأشياء)، إضافة إلى وضع خريطة بالمدافن. وتتفاوت إلى حدّ كبير قدرات مختلف الأطراف الفاعلة على المستوى المحلّي (من حيث الموارد البشرية والوسائل التقنية والأماكن المتوفّرة)، ممّا يعطي نتائج غير متجانسة إلى حدّ ما.
حتّى في البلدان التي يتم فيها الاهتمام بشكل نسبي بإدارة الوفيات أثناء الهجرة، فإنّ الزيادة في عدد الجثث التي يتعيّن على أجهزة الطب الشرعي والإدارات التعامل معها، قد ألقت بثقلها على النظام في السنوات الأخيرة، ممّا أدّى إلى اختلال وظيفي على المستوى المحلّي. إنّ الأمثلة التونسية كجرجيس (حيث تمّ إنشاء مقبرتين مختلفتين في إطار مبادرات خاصّة-وبدعم من البلدية) وصفاقس تعطي توصيفًا واضحًا للحالة القائمة. إنّ الأزمة التي تعاني منها منظومة صفاقس المرتبطة بالزيادة المطردة في عدد الجثث من عام 2017 و2023 (والتي شهدت تباطؤًا في خلال فترة الجائحة)، قد ضغطت على أجهزة الطب الشرعي وكذلك على قدرة المدينة على إدارة المدافن.

معدّل متدني للجثث المحدّدة الهويّة

حتّى عندما تكون أنشطة جمع بيانات الطب الشرعي بعد الوفاة أكثر فعاليّة، إنّ الخلل الذي يعتري المنظومة له تأثير بالغ على معدّل كشف الهويّات. إذا ما استندنا مثلًا إلى المعلومات التي جُمِعَت بالنسبة لمدينة صفاقس أو الناظور (في الوقت الحاضر، لم يتمّ تحديد سوى هويّة جثّة واحدة من أصل 23 ضحيّة عائدة إلى تاريخ 24 حزيران/يونيو 2022)، إنّ معدّل الجثث المحددة الهوية منخفض للغاية (ما من بيانات إحصائيّة متوفّرة لأيّ بلد من هذه البلدان). وثمّة عدّة عوامل تحدّ بشكل كبير من عدد هويّات الجثث المكشوفة لا سيّما نقص الالتزام من جانب السلطات الوطنية والمحلية والخلل الوظيفي على مستوى عمليّات استعادة الجثث وجمع المعلومات من الأشخاص الناجين وصعوبة جمع المعلومات عمّا قبل الوفاة الضرورية لكشف هويّة الجثث بسبب المسافات التي تفصل أسر الضحايا الأجانب و"عدم شرعيّة" الشهود لتوفير إثباتات عن الهوية. ما من بيانات رسميّة متوفّرة ولكن بفضل البحث الميداني الذي تمّ إجراؤه في عدّة مواقع، بالإمكان ملاحظة عدد بارز من الأشخاص المدفونين من دون اسم.

غير أنّه يمكن ملاحظة عدد أكثر أهميّة للمتوفين الذين يتمّ التمكّن من تحديد هويّتهم (يتعيّن التثبت من ذلك لدى السلطات) فيما يتعلّق بمواطني ومواطنات البلدان المعنية بسبب القدرة على التحرّك المباشر لأسر الضحايا.

التنظيم الإداري للجثث والمدافن

يمثّل التنظيم الإداري للجثث والمدافن بشكل عام إشكاليّة إلى حدّ ما في كافّة البلدان التي يجري النظر فيها. فيما خصّ ليبيا والجزائر، ما من بيانات رسمية متوفّرة حول عدد المدافن وموقعها وإدارتها. لقد أبلغت الأمم المتحدة عن وجود عدّة مقابر جماعيّة في ليبيا. وفيما يتعلق بتونس والمغرب، سمحت الأنشطة التي نفذتها في الميدان عدّة فرق بحث بمراقبة، في المناطق الحضرية وفي المناطق الطرفية / الحدودية، تنظيم عدّة مواقع دفن في المقابر العامّة الموجودة مسبقًا أو في الأماكن المكيّفة لهذا الغرض (كما في جرجيس). يجري تنظيم هذه المواقع بحسب الأمكنة المتاحة وخدمات الرعاية المتغيّرة. بيد أنّه يمكن استنتاج ما يلي: لا سيّما بالنسبة للمهاجرين المنحدرين من جنوب الصحراء الكبرى: إنّ غالبيّة المدافن هي مدافن من دون أسماء ولا تقدّم أيّ معلومة محدّدة بشأن الوفيّات أو استعادة الجثث، بما يمكّن فيما بعد من المباشرة بوضع خريطة للمدافن وبإجراء عمليّات تحديد الهويّة.

بالنسبة تجديدًا لمدينة "صفاقس" التي شكّلت موضوع تحليل أكثر تفصيلًا، لقد سلّط الوضع الضوء على تبعات أزمة إنسانية وحالة طارئة (كحالة "لامبيدوزا" في عام 2013) على بقعة معيّنة وعلى كيفيّة سير منظومة مكيّفة مع متطلّبات محدّدة. وبحسب تصريحات بلدية صفاقس، إنّ إحدى المشاكل الرئيسية تتعلّق على سبيل المثال باستحالة المباشرة بدفن الجثث غير المحدّدة الهويّة بسبب عدم إمكانيّة ممارسة مراسم دفن وفقًا للمعايير (الطائفية) المعمول بها. بيد أنّه استجابة لهذه الأزمة ومراعاةً لجميع الصعوبات المعترضة والوضع الاقتصادي-الاجتماعي المعقّد وتصاعد الكراهيّة ضدّ الأجانب في المنطقة، يبدو أنّ السّلطات المحليّة والحكومة بدعم من المنظّمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحركة الهلال الأحمر، شرعت في عمليّة إعادة تنظيم المنظومة على المستوى الوطني. ويتعيّن على هذه المنظومة مواجهة سلسلة كاملة من الإشكاليّات الهيكلية ولكنّه يمكن أن يسمح في نهاية المطاف بتأمين عناية كريمة بجثث الأشخاص المتوفين أثناء الهجرة، أكانوا مواطنين محليّين أو أجانب
.

التنظيم الإداري

إنّ الانخفاض في أعداد الجثث المحددة الهوية وصعوبة الإدارة اللوجستية للمدافن لهما أيضًا تأثير كبير على معالجة الملفات الإدارية. وفي ظلّ غياب البيانات الإحصائية، يُلاحَظ خللًا في عمل نظام فهرسة الجثث وصعوبة كبيرة بالنسبة للأسر في الحصول على شهادات وفاة عندما يتم تحديد هويّة الجثث وقلة توفّر المعلومات المتعلقة بالمدافن في مكاتب الإدارات العامّة (كالسجلات الورقية وأوقات نسخ طويلة جداً وصعوبة في الوصول إلى البيانات).

المعاملة التمييزية

لا تزال الاختلافات في المعاملة تشكّل مشكلة كبيرة. إذا كان يُفترض أن تسير آليّات معاملة الجثث بشكل متساوٍ بين المواطنين والأجانب، إلا أنّه من الجليّ أنّ هناك تمييز في معاملة الجثث أقلّه في تونس والمغرب. في الواقع، إنّ تواجد الأهالي على أراضي البلاد بما يعني إمكانيّة تحديد هويّة الضحايا بشكل أكثر سهولة من قبل السلطات، هو عامل ييسّر بدرجة كبيرة العمليّات المتعلّقة بالضحايا "المحليين". في المقابل، ت**بقى هذه الإجراءات شديدة التعقيد بالنسبة للأشخاص الأجانب (من جرّاء بعد أسرهم وصعوبة تواصل أفراد مجتمعات الهجرة مع السلطات بسبب قلّة الثقة أو الخوف...).**

من ناحية أخرى، لأسباب عمليّة (وتحديدًا من جرّاء الصعوبات المتعلّقة بتحديد هويّة الجثث) ولكن أيضًا بسبب العنصرية البنيوية، تظهر السلطات أحيانًا تردّدًا في الانخراط في نشاط بحث عن الجثث وتحديد هويّتها لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالمهاجرين القادمين من جنوب الصحراء الكبرى. ولا يقتصر هذا الاختلاف في العاملة على الأشخاص المتوفين أثناء الهجرة بل تتعلّق أحيانًا أيضًا بالأشخاص الأجانب المقيمين بطريقة شرعية في البلدان المغاربية. ويتعيّن تقاسم هذه المسؤولية مع السلطات القنصلية في بلدان الضحايا التي من النادر أن تتدخّل تدخّلًا فعّالًا.

تصنيف الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني في شمال أفريقيا

إنّ إجراء الاستبيان الذي تمّ عرض نتائجه في إطار هذا التقرير، لم يسمح فحسب بوضع خريطة نشاط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تتدخّل في إطار هذه الأنشطة، بل أتاح أيضًا القيام بتحليل إخارجي" لسير عمل النظم الحكومية ونظم السلطات الوطنية.

صنيف الجهات الفاعلة

إنّ الأطراف الفاعلة التي أجابت حتّى هذه اللحظة على الاستبيان (وعددها 21 جهة فاعلة) هي متواجدة في تونس (7) والمغرب (6) والجزائر (2) وليبيا (1). هناك جهة فاعلة في السنغال ولكنّها ناشطة في المنطقة المغاربية وجهة أخرى متواجدة في إيطاليا ولكنّها فاعلة جدًّا في تونس بالإضافة إلى ثلاث جهات فاعلة أخرى ذات بعد عابر للحدود الوطنية.

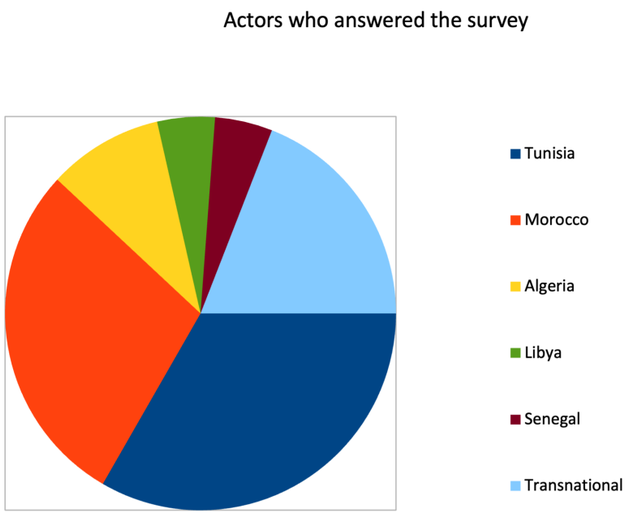

ومن بين هذه الجهات الفاعلة، ثمة 11 جمعيّة مجليّة (مسجّلة في السجل الوطني) و7 منظّمات غير حكومية وجماعتان غير رسميتين بحسب تعريفهما. ووفقًا للبانات التي تمّ جمعها، تشكّلت 14 جهة فاعلة (2/3) بعد عام 2011.

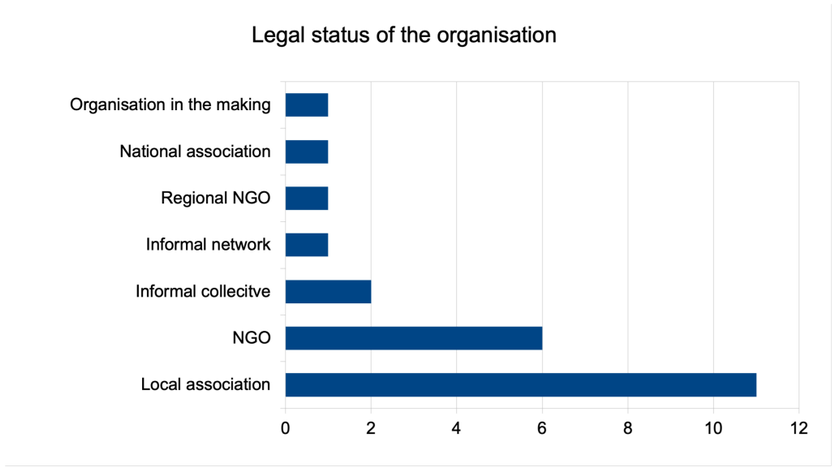

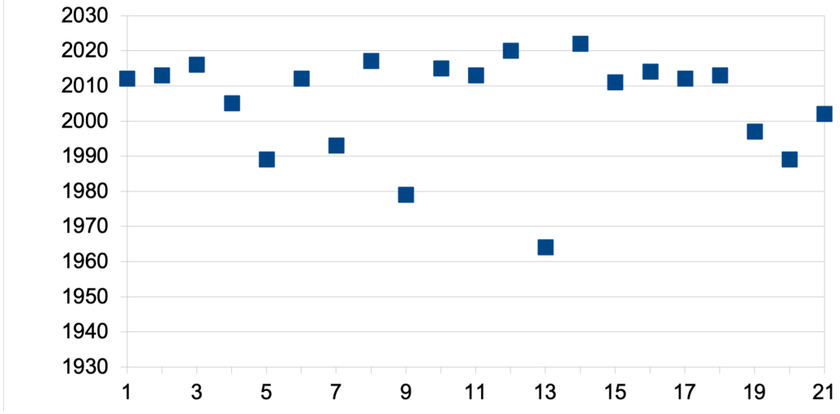

هناك شريحة واسعة من الجهات الفاعلة النّي تعالج مسألة الهجرة في البلاد التي تنشط فيها. وليس هناك سوى قلّة قليلة من الأطراف الفاعلة التي تكرّس ذاتها بشكل حصري لمسألة حالات الاختفاء والوفاة أثناء الهجرة. ثمّة ثمانية جهات فاعلة تقوم بجمع أسر الضحايا (ونادرًا ما يقتصر نشاطها على ذلك فقط) الذين فقدوا أو توفوا أثناء الهجرة. وتضم هذه المنظمات بشكل عام مواطنات ومواطنين من البلدان التي تعمل فيها بالإضافة إلى أشخاص من بلدان أخرى (مجتمعات المهاجرات والمهاجرين).

تتخذ هذه الأطراف الفاعلة مقرًّا لها في المراكز الحضرية (لا سيّما العواصم) ولكنّها تعمل أيضًا في الميدان (على المستوى المحلّي والوطني وأحيانًا الإقليمي). ويغطّي نشاطها مجموعة واسعة إلى حدّ ما من المواضيع لا سيّما من حيث الدعم العملي والإداري والقانوني والنفسي للأسر التي تبحث عن ذويها وكذلك من حيث الدعم في عمليّات تحديد هويّة الجثث. ويمتلك قسم من هذه الجمعيّات تكليفًا أوسع نطاقًا يشمل تقديم الدعم للأشخاص الأجانب/المهاجرين المتواجدين على أراضي البلد المعني.

لا تمتلك هذه الجهات الفاعلة الحجم نفسه. فبعض المنظّمات تعمل على المستوى الوطني وتضم حوالي مئة عضو (وهي تُدرج الدعم المقدّم لأسر الأشخاص المفقودين في إطار متعدد الأنشطة) وثمّة منظّمات أصغر حجمًا تشكّلت لغرض محدّد يتمثّل في الاهتمام بالأشخاص المفقودين أو المتوفين أثناء الهجرة. وقد أُنشئ هذا النوع الأخير بشكل أساسي من طرف أشخاص متأثرين بشكل مباشر نوعًا ما (الأسرة المباشرة، الأقارب) بحالة اختفاء أحد من ذويهم (تسمح هذه الملاحظة بالتفكير في دوافع التزام مختلف الأطراف الفاعلة والتزامها). بصورة عامّة، تضمّ المنظّمات المعنية ضمن أعضائها بشكل رئيسي أسر أشخاص مفقودين وباحثين ونشطاء. ويتركّز نشاط هذه الجهات الفاعلة في المنطقة المغاربية، على المستوى الوطني أو المحلّي، مع تفاعلات مع بلدان أخرى (علاقات مع بلدان الجنوب والشمال كإيطاليا وإسبانيا) كما يتركّز عملها أيضًا ضمن إطار أنشطة الشبكات العابرة للوطنية أو من خلال نشاط عن بعد (شبكات التواصل الاجتماعي).

الظهور والتواصل

تعمل الأطراف الفاعلة بشكل رئيسي باللغتين العربية والفرنسية وبدرجة أقل باللغة الإنجليزية. وغالبًا ما تستعين هذه الأطراق بمترجمين ومترجمات فوريين لغرض التواصل مع أسر الضحايا (فيما تتم عمليّات التواصل مع السلطات باللغتين العربية والفرنسية).

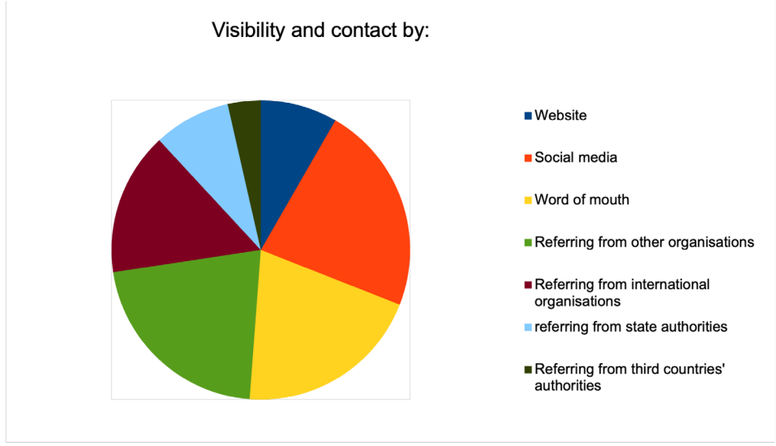

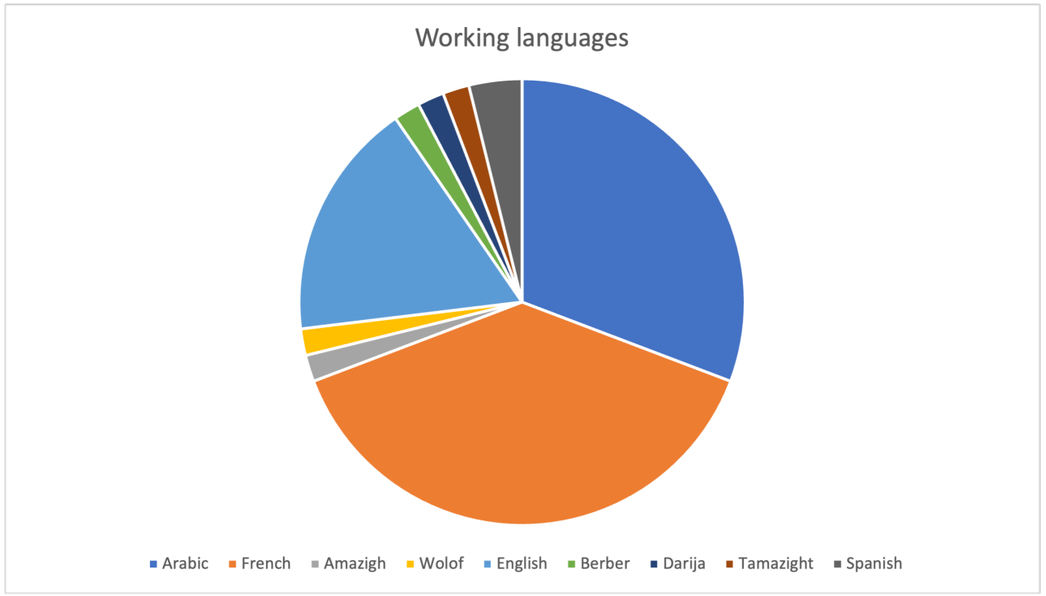

وتجمع عدّة طرائق للتفاعل بما يتناسب مع كلّ حالة: اتصالات افتراضية أو عن بعد (رسائل عبر البريد الالكتروني ومكالمات هاتفية وشبكات تواصل اجتماعي) إضافة إلى مقابلات عبر الحضور الشخصي (بموعد محدد مسبقًا أم من غير موعد) في سبيل تيسير الوصول للجميع. كما تستقبل في مقرّاتها أو في أماكن تابعة لجهات خارجية بما فيها الأماكن العامّة وغالبيّتها تتحرّك داخل الأراضي. لهذه الجهات عامّة نشاط الكتروني (موقع الكتروني وحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي) حيث تنشر معلومات (روابط مقالات أو منشورات) وتنشر طلبات بحث (معلومات مستمدة من مصادر مختلفة). تسمح هذه الأنشطة المختلفة بتعزيز ظهورها وإيجادها بشكل أسهل في الفضاء الواقعي والالكتروني. وتجري عمليّات التواصل مع الأسر أو الأشخاص الناجين أقلّه في البداية عبر الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي أ(مجموعات على تطبيق "واتساب" إلخ.) أو عبر البريد الالكتروني فيما تتمّ عمليّات التواصل مع السلطات بطرق أكثر رسمية (مواعيد حضورية، رسائل الكترونية، مكالمات هاتفية، رسائل رسمية بحسب الحالة).

وثمّة تنوّع كبير بين الأشخاص والمنظّمات والجهات الفاعلة العامة الذين يتواصلون مع هذه الأطراف الفاعلة: إذ تتصل بها من ناحية أسر الضحايا والشهود والأشخاص الناجين وأعضاء مجتمعات المهاجرين الذي يتحرّكون من أجل أعضاء آخرين، ومن ناحية أخرى، تتواصل معها أيضًا منظّمات وطنية أو دولية تلتمس خدماتها أو تبحث عن معلومات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو حتّى أيضًا السلطات الرسمية (التي تقرّ بشكل غير مباشر بقدراتها على التحرّك وبعلاقاتها مع المجتمعات والأسر وبدورها كجهة مرجعيّة/ نقطة شبكية تمتلك منفذًا إلى معلومات هامّة.

لأطراف المتصلة بالجهات الفاعلة في المجتمع المدني

يتّصل بالجهات الفاعلة بشكل رئيسي الأشخاص والمنظّمات المتواجدين داخل البلاد التي تعمل فيها هذه الجهات (في المدينة أو المنطقة نفسها أو على نطاق أوسع في البلد نفسه) كما يتّصل بها أيضًا الأشخاص أو المنظّمات المتواجدة في البلدان التي ينحدر منها الأشخاص المفقودين أو في بلدان ثالثة (من الاتحاد الأوروبي أو خارجه). يتم التواصل مع هذه الجهات بفضل الظهور الذي تُتيحه لها وسائل التواصل الاجتماعي (أو الموقع الالكتروني الخاص بها) أو عبر التواصل الشفهي بين الأشخاص من مجتمعات المهاجرين أو السكّان المحليين بشكل عام. قد يحدث أيضًا أن يتصل بهذه الجهات أشخاص

بناءً على توصية من إحدى المنظمات الدولية أو السلطات. وتستخدم غالبيّة هذه الجهات الفاعلة شبكات التواصل الاجتماعي من أجل الحصول على معلومات ومن أجل أيضًا إمكانية التواصل مع الأسر أو الشهود. ومن المعايير التي يتم التطرق إليها في معظم الأوقات بشأن استخدام شبكات التواصل الاجتماعية، معيار موثوقيّة المراجع والذي يستدعي إجراء تقييم إضافي حول دور نقاط الشبكات الافتراضية ووظيفتها وخصوصيّتها وقيودها. فإنّها توفّر نشاطًا تواصليًا أساسيًا ولكنّها تعمل غالبًا بطريقة مستقلّة/فرديّة ولهذا السبب لا تندرج ضمن هذه الخريطة الموضوعة. ومع ذلك، ثمة نقاط اتصال مفضّلة لدى بعض الجهات الفاعلة "خاصّة"/الكترونية وغالبًا ما تكون نقاط اتصال مشتركة. وفي غالبيّة الأوقات، تتمّ عمليّات الاتصال الرسمية بها عبر الهاتف أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر البريد الإلكتروني.

عمليّات البحث عن الأشخاص المفقودين أثناء الهجرة

غالبًا ما تأتي طلبات البحث عن الأشخاص المفقودين أثناء الهجرة من أسرهم (المتواجدة إمّا على الأراضي حيث تنشط المنظمة أو في البلد المنشأ الذي ينحدر منه الشخص الذي يتم البحث عنه أو في بلدان ثالثة)، وبل أيضًا من شهود/أشخاص ناجين ومن أفراد مجتمع المهاجرين في البلد المعني أو من جمعيّات/منظّمات أخرى.

بموازاة عمليّات البحث التي تجري بطريقة مستقلّة أو بناءً على طلب مباشر، غالبًا ما يتم دعوة الجهات الفاعلة إلى المشاركة في عمليّات بحث تنفّذها منظّمات تعمل في البلد نفسه أو أيضًا من منظمات عاملة في الخارج. كما يتمّ دعوتها أيضًا بدرجة أقّل، إلى المساهمة في عمليّات بحث تجريها منظّمات دولية أو سلطات محليّة أو إلى المساهمة في دعم السلطات القنصلية لبلدان المنشأ التي ينحدر منها الضحايا (عندما تضمّ المنظّمة بين أعضائها أشخاصًا من رعايا هذه البلدان). ويعتمد ذاك على علاقات الثقة والتعاون التي تمكّنت بعض الجهات الفاعلة من بنائها مع أطراف فاعلة مؤسسية.

يتشارك الأشخاص الذين يبحثون عن أشخاص مفقودين المعلومات حولهم عبر صحائف (استبيانات) منظّمة مسبقًا. هذه الصحائف متوفّرة على الصفحات الإلكترونية للجمعيّات أو يتمّ توزيعها أثناء المقابلات المباشرة. ويتمّ مشاركتها أيضًا على شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر الرسائل الإلكترونية. ويمكن أن تتضمن المعلومات التي يتم توفيرها صورًا عن الأشخاص المفقودين أو نسخًا عن وثائق التعريف.

يتمّ جمع معلومات بشكل مباشر عبر المقابلات الحضورية، عبر ملء صحائف ورقيّة يتمّ حفظها لاحقًا من قبل المنظّمة. كما يمكن أيضًا إجراء مقابلات عن بعد (عبر التطبيقات الافتراضية أو عبر الهاتف). ويتم جمع معلومات بشأن حالات فردية وجماعيّة على السواء. تحاول الأطراف الفاعلة عمومًا جمع معلومات تتعلّق بحالات فقدان أشخاص آخرين بغض النظر عن وجود أو عدم وجود طلب خاص في هذا الصدد. وتعتمد طريقة جمع البيانات وكيفية استخدامها أيضًا على القدرات الفنية (وهي قدرات يمكن تعزيزها مع إمكانيّة الحصول على أدوات تحليلية لشبكات معقدة تمّ وضعها من طرف المعهد الوطني للعلوم التطبيقية). من أجل التمكّن من المباشرة بعمليّات البحث، تتلقّى معظم الجهات الفاعلة وكالة من طرف الأسر وتعتمد على محامين تابعين لها أو خارجيين.

تتكيّف استراتيجيّات البحث بصورة منطقية مع ظروف الاختفاء (المواطنين المحليين وليس الأشخاص الأجانب المتواجدين على أراضي البلاد) ومع توقيت الاختفاء مع لحظ إجراءات متنوّعة وفقًا لتوقيت حدوث حالة الاختفاء إن كان قد حدثت مؤخرًا أو قد انقضى فترة معيّنة على حدوثها). بشكل عام، بالنسبة لعمليّات البحث، تباشر الجهات الفاعلة في عمليّات بحث محدّدة (عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إلخ...) وبل تلجأ أيضًا إلى منظّمات أخرى (وطنية أو دولية) أو إلى مجتمعات الهجرة في البلد الذي تعمل فيه، إلخ...).

في الوقت نفسه، تقوم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بإطلاق عمليّات بحث أكثر رسمية لدى السلطات الوطنية والمنظمات الدولية ولدى كلّ طرف فاعل قادر على توفير معلومات مفيدة. لا تركّز عمليّات البحث عن الأشخاص المفقودين بشكل حصري على احتمال الوفاة بل تستكشف أيضًا احتمالات أخرى لحدوث الاختفاء (من قبيل السجن أو الاحتجاز الإداري أو دخول المستشفى وما إلى ذلك). وتجدر الإشارة إلى أنّ نشاط البحث بالنسبة للسلطات الوطنية والمنظّمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يستند إلى طلبات مقدّمة من طرف ذوي الأشخاص المفقودين (ربّما الأسرة المباشرة) وذلك لأسباب تتعلق باحترام الحياة الخاصة وحماية البيانات.

في ظلّ عدم تواجد أفراد أسر الضحايا على رأس المكان (كما هي الحال في معظم الأحيان)، تضطلع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بدور الوساطة والتواصل مع السلطات والأسر (في البلدان الأصل أو في بلد ثالث، وغالبًا ما يجري ذلك بموجب وكالة). وتمكّن الشرعية التي تكتسبها هذه الجهات الفاعلة من أجل التدخّل في الميدان، من تولّي هذه الوظيفة المحدّدة (في المقابل هناك مثلًا مجتمعات مهاجرين وأشخاص يمثّلونهم يواجهون صعوبة أكبر في اكتساب الشرعية لا سيّما من جرّاء وضعهم الهش على الأرض). وغنيّ عن القول أنّ هذا النشاط القائم على ثقة واعتراف متبادلين هو أكثر فعاليّة على المستوى المحلّي منه على المستوى الوطني أو عبر الوطني بفضل الروابط بين الأفراد (بإمكان إذًا روابط التعاون مع الجهات الفاعلة الدولية أن تضمن فعاليّة أكبر).

غالبًا ما تجري عمليّات البحث على المستوى الوطني مع تحرّكات أكثر كثافة على المستوى المحلّي. هناك أيضًا إمكانية تمدّد على المستوى الدولي. بالنسبة لعمليّات البحث التي تتعلّق بحالات اختفاء تعود إلى تاريخ أقدم، يتمّ القيام بالإجراءات لدى الجهات الفاعلة نفسها (المؤسسية أو منظّمات أخرى) مع مراعاة الاحتمالات المتعلقة بإطار زمني أطول.

إذا ما تبيّن أنّ الشخص المفقود لا يزال على قيد الحياة، تتحرّك الجهات الفاعلة وفقًا لوضعه الخاص عبر محاولة التدخل مباشرة لدى السلطات أو عبر الاكتفاء أحيانًا بإبلاغ الأسرة عن نتائج عمليّة البحث (وربّما إبلاغ جهات فاعلة أكثر تحديدًا بالحالة). إذا ما تبيّن أنّ الشخص الذي يجري البحث عنه قد توفّى، تتحرّك كافّة الجهات الفاعلة لدعم أسرته في عمليّات تحديد الهوية أو للمساعدة في دفنه أو إعادته إلى وطنه.

إذا كان الشخص لا يزال مفقودًا بعد انقضاء فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر، ستة أشهر)، تنحو بعض الجهات الفاعلة إلى إيقاف عمليات البحث فيما يحاول البعض الآخر مواصلتها وإجراء عمليات بحث إضافية بشكل استباقي إلى حدّ ما أو يحاول توفير للأسر متابعة منتظمة ودعمها على المستوى النفسي. ويعتمد خيار متابعة عمليّات البحث على متغيّرات مختلفة: مدى توفّر الجمعيّة (من حيث الموارد البشرية والوسائل/وقت البحث) وظروف عمليّات البحث ذاتها وسياقها. ويبقى البعد المتعلّق بمتابعة عمليّات البحث محوريًا؛ فهو يتراوح بين المواكبة الفردية إلى المواكبة الجماعية مع تنظيم مجموعات دعم (حضوريًا وعن بعد) تسمح للأسر (والأقارب) من الاستفادة من سياق تبادل الخبرات والمشاركة.

المشاركة في عملية تحديد الهوية

إذا كان من المحتمل اكتشاف (تحقق/ تحديد هويّة) جثّة الشخص الذي يجري البحث عنه، تتحرّك معظم الجهات الفاعلة وتكرّس وقتها لمواكبة أسر الضحية والأقارب خلال الإجراءات المعقّدة لتحديد الهوية لدى مختلف السلطات المختصة (الشرطة ودوائر البلدية والمستشفيات ومعهد الطب الشرعي إلخ...). تشارك الجهات الفاعلة إمّا عبر دعم الأسر عند توجّهها إلى الموقع لغرض عمليّات تحديد الهويّة أو عبر مواكبتها عن بعد (بالوكالة) فيما خصّ الإجراءات الإداريّة وإجراءات تحديد الهويّة. وتنخرط بعض الجهات الفاعلة أيضًا في عمليّات تحديد هويّة الجثث بعد دفنها إذا ما سمح الوضع بذلك.

في خال العثور على جثة من دون وجود أي مبادلات أو مراسلات مسبقة مع أسرة الضحية، تميل الجهات الفاعلة إلى جمع أيضًا معلومات من الشهود إمّا من أجل التواصل مباشرة مع الأسرة أو من أجل توفير معلومات لمنظّمات أخرى قد تكون على اتصال مع أسرة الضحية أو لغاية حفظ المعلومات في حال قيام إحدى الأسر بالمطالبة لاحقًا بالبحث عن فقيدتها أو فقيدها. وعلى المنوال نفسه، تتصّل بعض الجهات الفاعلة أحيانًا بجهات فاعلة أخرى في سبيل إيجاد أسر الضحايا أو لتوفير معلومات إضافيّة و/أو من أجل جمع شهادات قد تفيد عمليّات البحث.

عندما يتمّ استعادة جثة بعد غرق مركب هجرة، تكون طرائق انخراط الجهات الفاعلة هي ذاتها إلى حدّ ما. فهي تعمل كحلقة وصل واتصال بين الأسر الباحثة عن ذويها (عندما تباشر نشاطها فورًا لأنّها كانت قد تواصلت مع أسرة الضحية أو لأنّها فقدت الاتصال بها أو لأنّها تلقّت معلومات من شهود) والأطراف الفاعلة المعنية بإدارة الجثث (عندما يكون ذلك ممكنًا).

يجري بعد ذلك تنظيم المعلومات المتعلقة بحالات غرق مراكب الهجرة من أجل محاولة إقامة الروابط بين المعلومات المتعلقة بالحدث وطلبات البحث المتوافقة مع هذه الحالات التي يمكن أن تصل في الأيّام التي تلي الحدث.

من أجل تسهيل التعرّف على الضحايا و/أو الأشخاص المفقودين، يتمّ اللجوء إلى طريقة تدوين أساسية من أجل تسجيل الحالات - انطلاق المركب، التاريخ، الساعة، عدد الرّكاب (رجال ونساء وأطفال)، جنسيّات الرّكاب. تسمح هذه الطريقة بالفعل في u تحديد مختلف الحالات. وحيثما أمكن، يجري السعي إلى تقديم تدوين أكثر تفصيلًا من خلال تسجيل الأسماء والمعلومات الشخصية المتعلقة بالضحايا موضوع عمليّات البحث.

يتمّ من بعد ذلك مقارنة المعلومات مع معلومات متعلّقة بحالات البحث والمعلومات المتصلة بجثث الضحايا التي تم العثور عليها.

إنّ قدرة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي هي على اتصال مع أسر الضحايا هي أساسيّة لتوفير قوائم بأسماء الضحايا المحتملين للجهات الفاعلة الدولية (والتي تستخدمها في تفاعلاتها مع السلطات) أو مباشرة للسلطات المسؤولة عن عمليّة استعادة جثث الضحايا وتحديد هويّتها.

عندما يتعلّق الأمر بحالة وفاة في مستشفى أو في سياقات مماثلة (مع تأكيد هويّة الضحية)، تتحرّك معظم الجهات الفاعلة من أجل دعم أسر الضحايا على مستوى إدارة الجثة (في الموقع أو عن بعد) أو من أجل إبلاغ الأسر عن حالة الوفاة في حال عدم علمهم بذلك (لا سيّما في بلدان ثالثة).كما تتدخّل غالبيّة الجهات الفاعلة أيضًا في عمليّات الدفن أو ترحيل الجثث، بهدف دعم أسر الضحايا في الإجراءات القانونية والإدارية وغيرها.

أدوات العمل

تتعلّق الأدوات المطوّرة في آن معًا بطرائق البحث بواسطة نماذج أو بلاغات بحث (إلكترونية أو ورقية) والتي تتناول حالات فرديّة وجماعيّة وبطرائق أرشفة المعلومات. يتم تسجيل بعض الملفّات في "سجلات " ورقيّة ويتمّ أيضًا رقمنة معلومات أخرى، ممّا يسمح بتتبع الحالات وفي أحسن الأوضاع، بربطها أيضًا ببعضها البعض بشكل أسهل (في إطار نشاط خاص أو ذي صلة بعمليّات بحث مع جهات فاعلة أخرى). تتنوّع صيغة المعلومات المؤرشفة ونوعها: من صور وفيديوهات ومقاطع صوتية وحتّى أيضًا نصوص يمكن أرشفتها في حالتها الأوليّة أو بعد معالجتها وتحليلها.

تتمّ مشاركة المعلومات بشكل أساسي مع الأسر كما يمكن توفيرها لفرق البحث ولمنظّمات أخرى وحتّى أيضًا للسلطات المحليّة إذا ما بدا ذلك ضروريًّا ومفيدًا لعمليّات البحث. وتعتمد طرائق المشاركة على التنظيم الداخلي للأطراف الفاعلة والعلاقات التي تقيمها مع شركائها ومحاوريها والظروف الأمنية والموثوقية والثقة التي تحيط بهذه العلاقات.
بالنسبة لعمليّات البحث، تقوم مختلف الجهات الفاعلة بشكل عام بحشد شبكة علاقاتها الواسعة والمتنوعة (علاقاتها مع منظمات مماثلة في بلدان أخرى ومع السلطات المحليّة وغيرها). ويقوم هذا النوع من الاتصال غالبًا على أساس كلّ حالة بمفردها وهو غير ممنهج: إنّ وضع دليل مشترك بالجهات الفاعلة من شأنه أن يعزّز عمليّات التعاون ويسهّلها.

احتياجات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والروابط المحتملة فيما بيتها

تتعلّق الاحتياجات التي تمّ تسليط الضوء عليها داخليًّا بشكل خاص بطلبات تدريب/زيادة الكفاءة/ التنظيم على مستوى الدعم القانوني والإداري والنفسي وطرائق الأرشفة والإدارة والمشاركة المحتملة للبيانات (الأمن والخصوصية وما إلى ذلك). ومن ناحية المحاورين الخارجيين، ترتبط الحاجة المعرب عنها بتحديد إطار تفاعل موحّد مع المنظّمات الأخرى والمنظّمات الدولية والسلطات، يأخذ في الاعتبار توازن القوى بين مختلف الجهات الفاعلة والتوازن في علاقات التعاون والوظائف وصلاحيّات كلّ جهة فاعلة.

تهدف الاقتراحات المعرب عنها إلى إيجاد على المستوى الداخلي وإزاء الأطراف الفاعلة الخارجية، طرائق عملية للعمل المشترك وإلى تسهيل تبادل الممارسات والتعاون (وضع قواعد بيانات مشتركة وما إلى ذلك) وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المعرب عنها. ويمكن لإعادة عمليّة رسم الخرائط أن تساعد على تجميع هذه الاحتياجات وإطلاق عملية جماعية لوضع ممارسات واستراتيجيات عمل مشتركة.

الاستنتاجات والتوصيات

إنّ التحرّك الذي تقوم به الجهات الفاعلة منذ عامي 2021-2022 التي كانت تهتم بالفعل بمسألة الهجرة والمسألة الاجتماعية-الاقتصادية بشكل عام وبإنشاء عدّة هياكل آيلة بشكل صريح إلى دعم الأسر في عمليّة البحث عن ذويها الذين فقدوا أثناء الهجرة أو في عمليّة تحديد هويّة الجثث، يعبّر عن التزام تقدّمي من جهة المجتمع المدني بهذه الإشكاليّة. ويدرك المجتمع المدني بالتالي ضرورة التصرّف بطريقة منظمة في حال عدم وجود إجابة بشأن حالات اختفاء تعود إلى وقت طويل مضى وبشأن الارتفاع الأخير في عدد حالات الوفيات والاختفاء أثناء الهجرة. ويرتبط هذا التحرّك بتقاعس (أو مقاومة) السلطات الوطنية (بالنسبة أيضًا لمسؤولياتها المحتملة) ونقص التعاون والدعم والعقبات العمليّة القانونيّة والإدارية التي تعترض أسر الأشخاص المفقودين (المحليين أو الأجانب) وكذلك بصعوبة تدخل المنظّمات الدولية بطريقة فعّالة (أساليب بحث وتدخل عتيقة أو غير ملائمة) في سياق حالات الاختفاء أثناء الهجرة.

من وجهة نظر السلطات الوطنية، رغم ما ورد ضمن الهدف الثامن من الاتفاق العالمي للهجرة (حول دعوة الدول إلى منع وقوع حالات الوفاة والاختفاء أثناء الهجرة وإلى دعم الأسر في عمليّات البحث وإلى المشاركة في عمليّات استعادة الجثث وتحديد هويّة الضحايا) وإضافة إلى محاولة بعض البلدان تنظيم آلية مناسبة (كما في إيطاليا مع المفوّض الاستثنائي لشؤون المفقودين)، إلا أنّه لم يتمّ على المستوى الدولي وعلى مستوى المنطقة المغاربية بشكل خاص، وضع أيّ آلية بحث وتحديد هويّة فعّالة. بل على العكس من ذلك، يلاحظ في البلدان التي تظلّ فيها إدارة ظاهرة الهجرة إشكاليّة للغاية، استمرار ممارسات مخالفة للحقوق الأساسية (مقابر جماعية في ليبيا وممارسات محدودة جدًّا لجمع البيانات على مستوى الطب الشرعي وما إلى ذلك) أو ممارسات تقوم على معاملة تفاضلية وتمييزية على أساس العرق (عدم تحديد هويّة جثث الضحايا الذين يفترض أنهم منحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ظلّ غياب طلبات إعادة إلى الوطن-تناقض-في تونس). ناهيك عن ذلك، يلاحظ أيضًا وجود أشكال من عدم التعاون من طرف السلطات حيال طلبات البحث وتحديد الهوية التي ترفعها الأسر (كما في المغرب مثلًا في سباق مجزرة 24 حزيران/يونيو 2022).

حاولت المنظمات الدولية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، جزئيًا وبطرق مختلفة، وضع نظم دعم وبحث مكيّفة. مع ذلك، يبدو أنّ هذه النظم لا تزال حتّى اليوم تعاني من عجز بسبب نقص التعاون من جهة السلطات الوطنية وتنظيم داخلي غير مناسب (أساليب المشاركة على مستوى عمليّات البحث عن المفقودين، من قبيل استعادة الروابط مع الأسر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وفعاليّة التعاون مع السلطات فيما خصّ عمليّات تحديد هويّة الجثث) وكذلك بسبب تقنيات ومنهجية بحث لا تزالان قيد التطوير والإتقان. ومع ذلك، لقد طوّرت على مرّ السنوات، جهات فاعلة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (بالتعاون مع مراكز بحوث مثل المعهد الوطني للعلوم التطبيقية) أو فرق بحث (في إطار برامج بحثية متعددة التخصصات) أدوات لرسم الخرائط إضافة إلى أدوات بحث معقدة وتقنيات خاصّة بالطب الشرعي التي جعلت حاليًا أساليب العمل أكثر كفاءة وسرعة. ومن المهمّ تشجيع وصول الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تتدخّل في إطار هذه الأنشطة إلى نهج البحث والممارسات والأدوات المذكورة.

لقد جرى تدريجياً تقليص العجز التقني واللوجستي والتنظيمي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني بفضل استعداد منظّمات المجتمع المدني للتصدّي لنقص هيكلي ولتنظيم أنفسها تدريجياً من أجل تطوير أدوات عمل أكثر فعاليّة. كما تقلّص أيضًا من جرّاء عمليّة التحرّك والمشاركة المتزايدة للباحثين والباحثات والناشطات والناشطين وأصحاب الاختصاص الذين تمكنوا من دعم عمليّات تنظيم الأنشطة عبر توفير دعم فنيّ وعمليّ في تطوّر متزايد.

مجالات تنسيق محتملة

تمثّل الاعتبارات والاقتراحات الواردة هنا قراءة أولى للوضع في ضوء الإجابات الـ 21 التي تمّ تلقّيها. وهي تسمح بالإحاطة بطلبات محدّدة إلى حدّ ما وبصياغة اقتراحات موجّهة إلى الأطراف الفاعلة المعنية. هذه الاقتراحات هي ذات طبيعة أكثر تقنيّة/ عمليّة وهدفها تعزيز المعارف/المهارات وقدرات العمل في الميدان وطرائق التنظيم والتعاون. وبناءً على تقييم العلاقات مع الجهات الفاعلة المؤسسية والسلطات المحليّة والمنظّمات الدولية، يتعيّن على الجهات الفاعلة المشاركة في البحث صياغة بشكل جماعي ملاحظات أخرى تتفرّع على شكل توصيات أو دعوة، وتقديمها بشكل مناسب على المستويين الدولي والوطني.
انبثقت بالفعل عدّة اقتراحات وطلبات عن تحليل الاستبيانات. ويتعيّن ربطها بأوجه قصور محدّدة لوحظت على مستوى التجربة المباشرة للأطراف الفاعلة أو بشكل أعمّ على مستوى مواجهة حالة عامّة إشكاليّة إلى حدّ ما في مختلف البلدان.

بناءً على الاحتياجات المُعرب عنها والاقتراحات المقدّمة، من الممكن تنظيم سلسلة من الاقتراحات لتكون موضع تقييم ومناقشة جماعية من قبل الجهات الفاعلة المعنية فيما خصّ أنشطتها الخاصّة وتعاونها على المستوى المحلي والوطني والدولي على السواء:

- ورشة عمل حضورية أو عن بعد حول تحليل الإجراءات المعيارية الرسمية (المحلية والوطنية) في مجال البحث وتحديد الهويّة والتحقيق على أساس تجارب خاصّة من التباين/عدم الاتساق في الممارسة.
- وضع خريطة مشتركة للأطراف الفاعلة الناشطة حول الموضوع: نسخة داخليّة مفضّلة ونسخة عامّة موحدة متاحة للأسر. وعلى أساس المعلومات التي تمّ جمعها، إنشاء صفحة الكترونية بهدف تحديد مكان تواجد كلّ جهة من الجهات الفاعلة ووصف خصائص نشاطها.
- إنتاج كتيّب عملي (لكلّ بلد) حول ما يمكن أن تقوم به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على مختلف المستويات وحول كيفيّة تفاعلها مع السلطات والمنظّمات الدولية.
- ورشة عمل (حضورية أو عن بعد) تضم مناقشات متعددة المواضيع من قبيل عمليّات البحث وتحديد هويّة الجثث والدعم للأسر.
- ورشة عمل (حضورية أو عن بعد) حول التدريب الذاتي على استخدام أدوات البحث وإتقانها.
- ورشة عمل (حضورية أو عن بعد) حول التدريب الذاتي على جمع البيانات وأرشفتها وظروف مشاركتها وطرائقها.
- ورشة عمل حول القيود القانونية المتعلقة بجمع البيانات ذات الطابع الحسّاس ومشاركتها على المستوى الوطني والدولي.
- تحديد بروتوكول تعاون عملي بين الجهات الفاعلة الوطنيّة.
- اقتراح بروتوكول تعاون دولي مع جهات أخرى من المجتمع المدني.
- وضع ممارسات مشتركة من أجل تحديد احتياجات الأسر وتكييف النشاط بحسب الطلب.
- تقييم الظروف لتعيين جهة فاعلة تنسيقية (ملحقة بمركز بحث)، تشجّع تبادل البيانات ومشاركتها وتحليلها ويمكنها أن تعمل كحلقة وصل مع سلطات البلدان الثالثة ضمن نهج عابرة للحدود ومع

المنظّمات الدولية.

التوصيات

إنّ مقارنة مختلف الجهات الفاعلة المعنية في معرض تحليل السياق الإقليمي والحالات الوطنية، قد مكّنت الجهات الفاعلة التي شاركت في مشروع البحث، من صياغة سلسلة من التوصيات التي يمكن رفعها إلى منظّمات محليّة أو دوليّة أخرى عاملة ف مجال الدفاع عن الحقوق الإنسانية (منظمة العفو الدولية، منظمّة الحقوق الأخيرة وغيرها). أو التي تُعنى بهذه المسألة وكذلك إلى السلطات الوطنية.

المنظمات الدولية (منظّمة الأمم المتحدة؛ المنظمة الدولية للهجرة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين):

- المطالبة بإعداد تقرير حول إدارة جثث الأشخاص المتوفين أثناء الهجرة في المنطقة المغاربية (مماثل لتقرير "تعداد الوفيّات" الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2022).
- وضع بروتوكول تعاون بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظّمات الدولية في مجال تبادل المعلومات والتعاون مع احترام خصوصية الأفراد وكرامتهم.
- صياغة تقرير ونشاط للدعوة لدى وكالات الأمم المتحدة وفرق العمل الخاصة بها (فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري التابع للأمم المتحدة) في سبيل دعم عمليّة التوعية لدى السلطات الوطنية.
- المطالبة بإنشاء منظومة دعم دوليّة لأسر الأشخاص المهاجرين الذي فقدوا أو توفوا أثناء الهجرة (من أجل تشجيع عمليّات البحث وتنقّل الأسر والدعم في إجراءات تحديد الهوية والحصول على شهادات وفاة وعمليّات الدفن والإعادة إلى الوطن، إلخ...).
- المطالبة بالدعم التقني من أجل تعزيز قدرات الدول في إطار أنشطة البحث التي تضطلع بها عن الأشخاص المفقودين وإجراءات تحديد الهويّة مع احترام الحقوق الأساسيّة ومن منظار أساسي يتمثّل بتقديم الدعم للأسر.
- المطالبة يدعم مجتمعات المهاجرين وبالتوعية لدى الدوائر القنصلية لبلدان المنشأ، في سبيل تعزيز التعاون مع دول شمال أفريقيا في مجال دعم عمليّات البحث وتحديد الهوية.

السلطات الوطنية:

- وضع إجراءات معيارية فيما يتعلّق بالبحث لدى السلطات الوطنية وطلبات الولوج إلى البيانات والتعاون مع الجهات الفاعلة المؤسسية، بما يتماشى مع الظروف الخاصّة لكلّ بلد.
- المطالبة بالتعاون على مستوى إحصاء مدافن الأشخاص المتوفين أثناء الهجرة (الذين تمّت تحديد هويّتهم أو لم تتم).
- المطالبة بالشفافيّة حول عمليّات تحديد الهويّة.
- المطالبة بالتعاون في عمليّات البحث عن الأشخاص المهاجرين (من مواطني البلد أو من الأجانب) الذين فقدوا على أراضي البلد المعني.
- المطالبة بالتعاون مع المنظّمات الدولية وسلطات البلدان الثالثة في عمليّات البحث عن الأشخاص المفقودين أثناء الهجرة.
- المشاركة في إجراءات استعادة الجثث.
- المشاركة إلى جانب المنظّمات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، في عمليّات استخلاص المعلومات من الأشخاص الناجين في سبيل تحديد هويّة المفقودين والضحايا.
- مراعاة الهدف رقم 8 من الميثاق العالمي للهجرة وتقييم الالتزام الفعلي للبلدان، وأوجه القصور وهوامش تحسين الأنظمة بهدف دعم الأسر.

المرفقات

المنهجيّة

إنّ المنهجيّة المعتمدة في المشروع مكيّفة مع مختلف سياقات البحث:

البحث الإلكتروني من أجل جمع المعلومات المؤسسية؛

- طلب توضيحات (مقابلات) من السلطات (غير الراضية)؛
- جمع المعلومات عن نشاط السلطات من خلال تجربة الفاعلين في المجتمع المدني والمنظمات الدولية؛
- توزيع استبيان على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛
- تنظيم حلقتيّ مناقشة؛
- قد تنتج المنهجيّة المستخدمة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ديناميّات مقارنة وتعاون والتي يمكن أن تفضي إلى متابعة للمشروع وتنظيم أنشطة مقترحة وموصى بها من قبل جهات فاعلة مختلفة.

تحليل النظم الحكومية ومشاركة المجتمع المدني

تعتبر مشاركة الأطراف الفاعلة الحكومية المعنية بملف المتوفين والمفقودين أثناء الهجرة ضعيفة نسبيًا حتّى ولو كانت المسألة تتعلّق بمواطنيها ومواطناتها (كما أبرزه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لأعمال لجنة التحقيق التونسية التي أُطلِقت بشكل رسميّ في عام 2015 في سبيل كشف مصير 503 أشخاص من أصل تونسي فقدوا بين تونس وإيطاليا في عام 2011). ويرتكز الجزء الأساسي من هذا العمل على استبيان جرى توزيعه في سبيل جمع التجارب الميدانية وإحصاء مختلف طرائق العمل التي طوّرتها كلّ جهة فاعلة ضمن مجال عملها بالتواصل مع السلطات الوطنية وبالحوار مع المنظّمات الدولية.

بالنسبة للتنظيم المنهجي للبحث، كان من الضروري مراعاة الوضع العام (على المستوى الأورو-متوسطي)، والأوضاع الوطنية والسياقات المحلية: لقد جرى تصميم الاستبيان المقدم إلى مختلف الجهات الفاعلة لغرض السماح لكلّ جهة فاعلة بأن تموضع ذاتها داخل أفق واسع جدًا (أي أفق التحرّكات

بشأن عمليّات البحث وتحديد الهويّة) وفقًا لخصوصيّتها وبأن توضح أوجه الخلل ضمن نشاطها المستقل وضمن علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني الأخرى ومع السلطات (المحليّة والوطنيّة).

وبموازاة توزيع الاستبيان على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، أتاح القيام بتحليل الإطار الإقليمي والوطني والمحلي، وضع أداء الآلية المؤسسية في الاعتبار، في سبيل تحديد نشاط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تحديدًا أفضل وفهم أساليب العمل التي اعتمدتها وفقًا للسياق التي تنشط فيه.

ورمت عمليّة وضع خريطة الجهات الفاعلة إلى إحصاء الهياكل (جمعيات وتجمعات وغيرها) التي تتحرّك بشأن هذه المسألة وإلى فهم طرائق تدخلها والسياق الذي تعمل فيه. تمثّل الهدف من هذا العمل في تشجيع التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في الميدان وتعزيز تبادل الممارسات والأدوات والتشارك في تطوير طريقة عمل متّسقة ومترابطة، يمكنها من دون أن تشوّه خصوصيّات كلّ جهة، أن تسهّل العمل الفردي والجماعي لا سيّما لناحية القدرة على الاستجابة لمطالب الأسر المتنوّعة التي إمّا تبحث عن شخص قريب مفقود أو تشارك في عمليّة تحديد الهويّة (غالبًا عن بعد).

توزيع الاستبيان وردود الفعل

جرى بداية توزيع الاستبيان على عشر جهات فاعلة في المغرب وواحدة في ليبيا وثلاث في الجزائر وعشر في تونس وأربع جهات خارجية (منظّمة Caminando Fronteras ؛ AP ؛ Missing at the borders؛ Boza) fili/AP. وتمتلك هذه الجهات الفاعلة روابط وطيدة بالفعل وتتعاون مع جهات فاعلة في المنطقة المغاربية. ومن ثمّ جرى إرسال الاستبيان إلى جهات فاعلة أخرى في إطار توسيع نطاق مجموعة الجهات المستجوبة من خلال تبادلات شخصية واقتراحات من طرف الجهات الفاعلة المستجوبة والباحثات والباحثين في الميدان.

في حزيران/يونيو 2023، أحصينا 21 إجابة: 7 في تونس و6 في المغرب و2 في الجزائر و1 في ليبيا و1 في السنغال و4 من جهات فاعلة عبر وطنية. ومن الممكن ترك إمكانيّة للإجابة على الاستبيان مفتوحة لفترة زمنية جديدة في سبيل السماح لجهات فاعلة أخرى قد جرى التواصل معها أثناء عمليّة تعبئة الاستبيان أو أنّه لم يتسنّ لها الرّد حتّى اليوم، بتقديم مساهمتها.

لوحظ تفاوت في الاستجابة قد يرجع إلى عدّة أسباب: 1) توقيت توزيع الاستبيان. إنّ الجهات الفاعلة التي كانت على تواصل مسبق مع الباحث أو التي كانت مسجّلة مسبقًا في عمليّة جمع البيانات التي أطلقتها الأورو-متوسطية للحقوق، قد حصلت على الاستبيان بشكل أسهل، أمّا الجهات الفاعلة الأقل "قربًا"، قد تمّ الاتصال بها مرّات عدّة (مع توفير شرح أكثر تفصيلًا عن المشروع). 2) حتّى ضمن جهات الاتصال المباشرة، تمّت ملاحظة نوع من التحفظ لملء الوثيقة: يمكن أن يكون هذا التردّد مرتبطًا بعلاقات معقّدة بين الجهات الفاعلة المحليّة (المغرب، تونس) أو بعلاقات تستوجب إعادة التأطير مع الأورو-متوسطية للحقوق من حيث الشرعية والاعتراف العام بالنشاط المُنجز والمنافسة بين الجهات الفاعلة وديناميّة التعاون في إطار الشبكة. 3) أعلن جزء من الأطراف الفاعلة بأنّه متوفّر مبدئيًّا ولكنّه أخذ بعض الوقت للرد (أو أنّه يحتاج إلى مزيد من الوقت) بسبب وضع خاصّ معقّد (يختلف بحسب السياق) واحتياطات حيال تعاون مع جهات فاعلة دولية/أوروبيّة يمكن أن تكشف النشطاء بشكل متزايد (الجزائر وليبيا). ففيما يتعلّق بالجهات الفاعلة المسجّلة ضمن مجتمعات المهاجرين في تونس، إنّ الأشهر الأخيرة قد زادت من موقعها هشاشة وحدّت من توفرها. 4) وقد يكون توزيع الوثيقة قبل وقت قصير من شهر رمضان قد أبطأ أيضًا من عملية الرّد إلى حدّ ما.

تجميع الاستبيانات

لقد جرى توزيع الاستبيان باللغة الفرنسية ولم يجرِ توزيع النسخة الإنجليزية منه سوى على بعض الجهات الفاعلة. هناك جهات فاعلة أخرى فضّلت الإجابة باللغة العربية (ليبيا). وجرى تنظيم مقابلات بتوقيت محدّد مع محاورين محدّدين، من أجل تركيز الانتباه على بعض النهج الخاصّة المتبّعة وبعض الممارسات الميدانية التي تمّ توطيدها والتي يمكن مشاركتها مع جهات فاعلة أخرى.

تضمّن الجزء الأكبر من الاستبيان أجوبة متعدّدة الخيارات: تمكّنت إذًا الجهات الفاعلة من اختيار عدّة إجابات أو اختيار عدم الإجابة على بعض الأسئلة. إذا كانت الإجابة المقترحة غير مرضية أو يتعيّن إتمامها، أتيحت لها إمكانيّة إعطاء إجابة إضافيّة (أخرى).

شبكات معقّدة

تسلّط الإجابات التي تمّ الحصول عليها الضوء على طريقة تفاعل الجهات الفاعلة التي تمّ استجوابها في الميدان. ويتعلّق الأمر بعدد متنوّع من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية لا سيّما: مجتمعات المهاجرين المحلية والجهات الفاعلة الفردية التي تعمل بشكل رئيسي عبر الإنترنت عبر تلقّي معلومات/طلبات حصول على معلومات/ طلبات بحث يتمّ إحالتها لاحقًا إلى جهات الاتصال المعنية في قطاع الجمعيّات.
إنّ هذا المستوى من الاتصال الذي يصعب رسم خريطته، يشكّل مستوى أساسيًّا في عمل الجهات الفاعلة الذي يجب مع ذلك، أخذه في الحسبان مع اتخاذ لاحتياطات اللازمة (في سبيل حماية نشاطها واحترام علاقات الثقة التي تمّ إرساؤها مع الجهات الفاعلة في قطاع الجمعيّات التي هي أكثر بروزًا في الفضاء العام). ولم يتمّ بعد وضيح "موقعها" على الخريطة وسوف يتم تقييم مدى ظهورها تباعًا.
المجتمع المدني والمؤسسات

سمح تحليل الإجابات بتحديد سلسلة من الجهات الفاعلة المؤسسية والمنظّمات الإنسانية والدولية التي تتفاعل بطريقة محددة التوقيت أو أكثر تنظيمًا مع الجهات الفاعلة في قطاع الجمعيات: تمّ إجراء مقابلات حضورية أو عن بعد مع هذه الجهات المؤسسية/الدولية في سبيل تقييم شروط التفاعل (الحالية أو المحتملة) ووجهة نظرها (متطلباتها الرسمية ومواقفها السياسية والأخلاقيّة إضافة إلى مستويات التوافق والثقة) وتعميقها. ويرمي هذا التقييم إلى تحديد وزيادة تنظيمه العلاقات وأوجه التعاون الممكنة مع الجهات الفاعلة التي تمّ إحصاؤها في الاستبيان وهذه المنظّمات والمؤسسات.

وإذا كان الهدف الأساسي يتمثّل في إجراء مقابلات مع السلطات الوطنية والمنظومات الخاصة المعنية بالإجراءات المتعلقة بالجثث (معاهد الطب الشرعي، العهدة الوطنية إلخ...)، فإنّ تحفّظ السلطات التي لم تعطِ ردًّا على طلبات تحديد موعد للمقابلة أو توفّر بعض الجهات الفاعلة المشروط بالحصول على إذن من بعض المؤسسات (وزارة الصحة، وزارة الشؤون الداخليّة)، قد حدّت من قدرة الإبلاغ المباشر عن أداء الجهات الفاعلة الحكومية.

تمكّنت الجهات الفاعلة الدولية من إيصال وجهة نظرها الخاصة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظّمة الدولية للهجرة في إطار مشروع المهاجرين المفقودين) والذي بطريقة ما يوضح على نحو غير مباشر أداء السلطات الوطنية. وبما أنّه ما من بيانات مباشرة متوفّرة، يمكن حاليًّا فقط تحديد تحليل لأداء هذه المنظومات الحكوميّة وهو تحليل يمكن تعميقه لاحقًا إذا ما أتيحت الفرصة لذلك.

العلاقات بين الأطراف الفاعلة

من وجهة نظر الأطراف الفاعلة التي تمّ إحصاؤها، إنّ التجزئة وعدم التعاون بين البعض منها يشكّلان بعدًا ذا إشكاليّة يتعيّن أخذه في الحسبان. ولا يزال يتعيّن تقييم الإمكانية الفعلية للتعاون العملي المرتقب في ختام مشروع رسم الخرائط هذا، والذي يجب التفكير فيه بطريقة مغايرة. وقد تعني طرائق التعاون بعض الجهات الفاعلة دون غيرها ولكن من الممكن تصوّر تقارب أساسي حول مسائل معيّنة يتمّ فيما بعد تفريعه وفقًا لمختلف الحالات.

ويتمثّل أحد المتغيّرات أيضًا بشروط التفاعل وقيوده مع السلطات الوطنية والمنظّمات الدولية. وبسبب العلاقات المعقّدة لبعض الجهات الفاعلة مع السلطات الوطنية (خوف، قلّة ثقة، استبعاد من عمليّات البحث وتحديد الهويّة، تمييز...) وكذلك مع المنظّمات الدولية (المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر) فيما خصّ نقص الثقة وعدم الشفافية بالنسبة للأنشطة المضطلع بها والبعد الاستعماري أحيانًا لعمليّات "استخراج الجثث"، وعدم الظهور وقلّة التعليقات/الردود المرتجعة، لا يزال يتعيّن توضيح التفاعلات مع هذه الجهات الفاعلة وتحديدها.

لم يسمح الوضع المعقّد في تونس في شهر شباط/فبراير وآذار/مارس 2023 بالقيام بالمهمة الميدانية التي كان من المزمع إجراؤها في تونس وصفاقس. فتمّ إذًا تنفيذها في منتصف شهر نيسان/أبريل 2023. وتزعزعت الروابط مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بمجتمعات المهاجرين لا سيّما في صفاقس وجرى تنظيم اتصال بهدف السماح بإجراء المهمة في نيسان/أبريل 2023. في خلال هذه المهمّة، سمحت اللقاءات مع المنظمات المجتمعية بالنظر بشكل أعمق في وجهة نظر أخرى (وهي وجهة نظر الأطراف الفاعلة التي لم تشارك في الاستبيان والتي تؤدي دورًا رئيسيًا كصلة وصل محليّة بين مجتمعات المهاجرين والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات -مع إبداء تحفظات مرتبطة بهشاشة مجتمعات المهاجرين وعدم الاستقرار الحالي الشديد للوضع الراهن). وتندرج هذه الأطراف ضمن مجموعة الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تتعاون معها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتتبادل المعلومات معها وتتشاركها.

أجريَت مقابلات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظّمة الدولية للهجرة في الموقع وعن بعد في سبيل تقييم الوضع المحلّي الخاص والذي هو في حالة طوارئ (بسبب الأرقام المرتبطة ببلوغ المنظومة المحليّة طاقتها الاستيعابية القصوى وإدارة الجثث). يجب إذًا أخذ هذا السياق في الاعتبار على نحو خاصّ. فيما يتعلّق بالجزائر، إنّ الوضع السياسي الراهن هو الذي يحدّ الاتصال بين الجهات الفاعلة في الميدان. إنّ إمكانية المساهمة في البحث نرتبط بالوضع الشخصي والمهني لبعض الأطراف الفاعلة. فقد تجعلها هذه المساهمة عرضة للخطر بسبب التعاون مع الجهات الفاعلة الأجنبية/الدولية حتّى لو كان الأمر يتعلّق بقضيّة إنسانية بشكل رئيسي مثل البحث عن الأشخاص الذين فقدوا أثناء الهجرة (بالنسبة للمسؤوليات المحتملة في حالات الإخفاء القسري). والأمر سيّان بالنسبة لليبيا حيث تعمل الجهات الفاعلة الجمعوية في وضع فائق الهشاشة: فقدرتها على المشاركة في الاستبيان وقدرتها على العمل بالتنسيق مع جهات فاعلة عبر وطنية هما مقيّدتان. بيد أنّه في خلال اللقاء الذي جرى في تونس، أعربت المنظّمات الليبية عن إرادتها في المشاركة في العمليّة ضمن إمكانيّاتها وكذلك في جمع الاستبيانات فيما بعد.
أمّا فيما يتعلّق بالمغرب، تتعلّق الصعوبة بالأطراف الفاعلة المنقسمة وبصعوبة الظروف الميدانية المرتبطة أيضًا ببعد جغرافيّ معقّد (طريق جزر الكناري، بحر البوران، الحدود البريّة لسبتة ومليلة ومع الجزائر) التي لا تسهّل المهمّة.

لقد جرى تأجيل المهمّة الميدانية في المغرب (الموعد المحدّد مع المنظّمات الدولية والمؤسسات) لأنّه من الضروري معاملة كلّ الجهات المحاورة على قدم المساواة من دون أيّ ملاحظة أو معاملة تمييزية. وعلى الرّغم من إجراء مناقشات غير رسميّة في الأسابيع التي سبقت اللقاء المنظّم في تونس، سوف يتمّ إجراء مقابلات حضورية أو عن بعد مع الجهات الفاعلة في سبيل النظر بشكل متعمّق في بعض الأبعاد المتعلقة بنشاطها بعد تحليل الإجابات. هناك صعوبة إضافيّة تتعلّق بالوضع المتوتر مع السلطات في بعض السياقات (كما في الناظور) بسبب الأحداث الأخيرة (أحداث 24 حزيران/يونيو 2022) التي لا تسهّل التبادل مع بعض الجهات الفاعلة الأكثر بروزًا بالنسبة للسلطات.

المراجع

- Babels, La mort aux frontières de l'Europe, Lyon, Le Passager clandestin, coll. « Bibliothèque des frontières », 2017.
- Ben Amar W ; Siala H ; Dhouib H ; Karray N ; Daoud F ; Lebkem H ; et al., « Gestion des catastrophes de masse liées au naufrage de bateaux d'immigrés clandestins : expérience du service de médecine légale de Sfax (Tunisie) », dans Eastern Mediterranean Health Journal, 2022;28(12):879–887.
- Buckleton JS, Bright JA, Taylor D (éd.), « Disaster victim identification, identification of missing persons and immigration cases », dans Forensic DNA Evidence Interpretation, 2e édition, Boca Raton, FL: CRC Press; 2018:397–428.
- Diallo, Alimou. « Politique de l'inanimé : un dispositif informel d'identification des "corps sans vie et sans papiers" au Maroc », dans Politique africaine, vol. 152, no 4, 2018, p. 141-163.
- Conseil national des droits de l'Homme, « Les activités médico-légales au Maroc : la nécessité d'une réforme globale », Rabat, 2013.
- C. Heller et A. Pécoud, « Compter les morts aux frontières : des contre-statistiques de la société civile à la récupération (inter)gouvernementale », dans Revue européenne des migrations internationales, vol. 33, no 2-3, 2017, p. 63-90.
- Kobelinsky, Carolina, « Les traces des morts : gestion des corps retrouvés et traitement des corps absents à la frontière hispano-marocaine », dans Critique internationale, vol. 83, no 2, 2019, p. 21-39.
- Organisation internationale pour les migrations (OIM), 27 mars 2023, DTM Afrique de l'Ouest et du Centre — Routes de la migration irrégulière vers l'Europe, 4 (janvier — décembre 2022).
- Philifert Pascale, « Rites et espaces funéraires à l'épreuve de la ville au Maroc : Traditions, adaptations, contestations », dans Les Annales de la recherche urbaine, no 96, 2004, Urbanité et liens religieux. p. 34-43.
- Zagaria, V. (2020), « Who Should Care for the Border Dead? Struggles of Responsibility Over a Tunisian Cemetery of Unknown Persons », consulté le [date] à l'adresse : https://www.law.ox.ac.uk/research-subject-groups/centre-criminology/centreborder-criminologies/blog/2020/10/who-should-care.

شكر و تقدير

تتقدم الأورو-متوسطية للحقوق بالشكر للاتحاد السويسري الذي مكن دعمه من إجراء هذا البحث.

تقع المسؤولية الوحيدة عن المحتوى على عاتق المؤلف (المؤلفين) وقد لا يعكس المحتوى بالضرورة مواقف الاتحاد السويسري.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA
State Secretariat STS-FDFA
Peace and Human Rights

شكرا!